جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : مخلوفي عائشة

بعنوان

إدارة مخاطر الائتمان المصرفي و أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

" دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة 2005-2015"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 13-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.دبن شنة فاطمة زهراة	(أستاذة "أ"_ جامعة ورقلة مناقشا)
أ.د/بولرباح غريب:	(أستاذ محاضر" أ"_ جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)
د.أ/ بن عمارة نوال	(أستاذة محاضر" أ"_ جامعة ورقلة رئيسا)

السنة الجامعية:2016-2017.

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : مخلوفي عائشة

بعنوان

إدارة مخاطر الائتمان المصرفيو أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية

" دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة 2005-2015"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 13-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.دبن شنة فاطمة زهراة	(أستاذة "أ"_ جامعة ورقلة مناقشا)
أ.د/بولرباح غريب:	(أستاذ محاضر" أ"_ جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)
د.أ/ بن عمارة نوال	(أستاذة محاضر" أ"_ جامعة ورقلة رئيسا)

السنة الجامعية:2016-2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

أغلى من وهبني الله ...سيدي في الحياة من وقف بجانبي دوما وشجعني على الاستمرار في النجاح

..."أبي العزيز " حفظه الله بدوامي الصحة والعافية...

من بسط الرحمن تحت قدميها الجنان ... من هي أغلى من الصحة وأعز من الحياة وصديقة عمري

..."أمي ألغالية التي ساندتني كثيرا... حفظها الله بدوامي الصحة والعافية

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل له مني جزيل الشكر....

إلى من قاسموني طفولتي ونور لي حياتي بوجودهم إخوتي....

"بدر الدين.بسام.أماني.مجدة.سراج الدين"

إلى جميع مشايخي الكرامة

إلى زملاء الدفعة سنة الثانية ماستر مالية المؤسسة...

إلى جميع صديقاتي...

أهدي هذا العمل.....

بعون الله تعالى الذي نحمده كثيرا على توفيقي في هذا العمل وتحت إشراف الأستاذ الدكتور بولرباح غريب تم إنجاز هذه المذكرة أستاذي الكريم أقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان لقبولك الإشراف على هذه المذكرة

وعلى كل المجهودات والنصائح التي قدمتها لي وأتمنى أنني سرت على خطى توجيهاتك فجزاك الله عني كل خير

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من الأستاذ بدوي إلياس، إلى الاستاذ بن قانة إسماعيل إلى الاستاذة بن عماني لمياة،وإلى الاستاذ بوضياف عبد الباقي وكل الذين أمدونا بالمساعدة والتشجيع لإتمام هذا العمل؛ ولنا ننسى رئيس مصلحة البنك الوطني الجزائري شطيبي نور الدين، والمؤطرة بن شيخ سهام لهما خالص الشكر

فجزى الله الجميع عني الخير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنك التجاري BAN للفترة 2005 -2015، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات منها القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر لمعرفة العلاقة خلال متغيرات الدراسة ونماذج انحدار الغير الخطي البسيط، ومعرفة مدى تأثير بعض المؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية وسيولة البنك وذلك بالاعتماد على برامج Eviews 9 و Excel 7 .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عائد على حقوق الملكية وصافي أعباء القروض لإجمالي القروض، وجود علاقة طرديه ذات دلالة احصائية بين نسبة القروض لإجمالي الودائع مع كل من نسبة صافي أعباء القروض لإجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، وجود علاقة طرديه ذات دلالة احصائية بين تكاليف لإجمالي الدخل مع نسبة كفاية رأس المال كما توصلنا لعدم وجود أي علاقة لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة عائد على الأصول مع باقي المتغيرات وهذا يعني أنها لا تتأثر بمتغيرات محل الدراسة وإنما تتأثر بمتغيرات أخرى غير موجودة في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، أداء مالي للبنوك، بازل 1-2-3، إدارة مخاطر الائتمان.

Abstract:

The aim of this study is to measure the impact of credit risk on the financial performance of BNA bank during 2005-2015. We used some statistical tools such as the probability value attached to Fischer's statistics to find out the relationship between the variables of the study, and simple nonlinear regression models to determine the extent of the impact of some credit risk indicators on the profitability and liquidity of the Bank, based on the Eviews9 and Excel.

The results of the study concluded that there is a statistically significant inverse relation between ROE and net loan burdens to the total credits.There is a statistically significant positive relationship between the ratios of loans to total deposits with both the net loan burdens to total loans ratioand capital adequacy ratio (CAR), and statistically significant relationship between the costs of total income and the capital adequacy ratio. We also found that there is no relationship between the ratio of net loans to total assets and the rate of return on assets with the rest of the variables. This means that they are not affected by the variables of the study, but are influenced by other variables not found in this study.

Keywords: credit risk, bank financial performance, Basel I-II-III, credit risk management.

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	IV
الملخص	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال البيانية	IV
قائمة رموز والاختصارات	IV
قائمة الملاحق	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول: أدبيات حول الأداء المالي وإدارة المخاطر الائتمان المصرفي	1
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر الائتمان والأداء المالي المصرفي	3
المبحث الثاني: دراسات السابقة	25
الفصل الثاني: دراسة أثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري	31
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة	33
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	41
الخاتمة	71
المصادر والمراجع	74
الملاحق	79
الفهرس	107

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان	الصفحة
1.1	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في القياسها	08
2.1	إجمال المخاطر المصرفية	09
3.1	الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل	15
4.1	أوزان المخاطر للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل	16
5.1	تصنيفات الأوزان المخاطر لمصدر الأدوات المالية حسب تعديلات بازل1	17
6.1	أوزان مخاطر المتطلبات على البنوك وفق بازل	18
7.1	أهم التطورات الطارئة في بازل 1.2:	19
8.1	تقييم الدراسات العربية	28
2.1	نسب الربحية للبنك	41
2.2	نسبة سيولة للبنك	44
3.2	نسب قياس مخاطر الائتمان.	45
4.2	نموذج انحدار الغير خطي لحقوق الملكية ROE	49
5.2	نموذج مصحح لانحدار الغير خطي لحقوق الملكية ROE	52
6.2	نموذج انحدار الغير خطي للقروض إلى الودائع	53
7.2	نموذج مصحح لانحدار الغير خطي للقروض إلى الودائع	58
8.2	نموذج انحدار الغير خطي لنسبة التكلفة إلى الدخل	59
9.2	نموذج مصحح انحدار الغير خطي لنسبة التكلفة إلى الدخل	62
10.2	نموذج انحدار الغير خطي لصافي القروض إلى إجمالي الأصول	64
11.2	نموذج انحدار الغير خطي لعائد على الأصول.	65

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
1.1	عناصر منح الائتمان	5
2.1	عملية تقييم الائتمان	5
3.1	معايير منح الائتمان.	6
4.1	الأساليب تخفيف من مخاطر الائتمان	12
5.1	نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)	16
6.1	أهم مراحل تطور إتفاقية بازل	18
7.1	الدعامات الأساسية	20
1.2	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA	36
2.2	نسب الربحية	42
3.2	نسبة العائد على أصول	42
4.2	نسب السيولة للبنك	44
5.2	مؤشرات مخاطر الائتمان	46
6.2	نسبة كفاية رأس المال.	47
7.2	مناطق قبول ورفض اختبار(DW)	50
8.2	مناطق قبول ورفض اختبار(DW)	52
9.2	مناطق قبول ورفض اختبار(DW)	56
10.2	مناطق قبول ورفض اختبار(DW)	62

قائمة الاختصارات والرموز

Annual reserve for losses to total loans	ARL/TL	احتياط السنوي لخسائر إلى اجمالي القروض
Loan Loss Allowance to Total Loans	LLA/TL	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض
Net loan burdens to total loans	NLB/TL	صافي اعباء القروض إلى إجمالي القروض
Cost to Income Ratio	C/I	نسبة التكلفة إلى الدخل
Return on equity	ROE	العائد على حقوق الملكية
Return on assets	ROA	العائد على الأصول
Net loans to total assets	NL/TA	صافي القروض إلى إجمالي الأصول
Ratio of loans to deposits	L/D	نسبة القروض إلى الودائع
Banque Nationale d'Algérie	BNA	البنك الوطني الجزائري

قائمة الملاحق:

رقم	اسم الملحق	رقم الصفحة
1.1	ميزانية 2005	79
1.2	مزانية 2006	80
1.3	ميزانية 2007	81
4	ميزانية 2008	82
1.5	ميزانية 2009 .2010.	83
2.5	الأنشطة خارج الميزانية لسنة 2010/2009	85
3.5	جدول حسابات النتائج لسنة 2010/209	86
1.6	جدول حسابات النتائج لسنة 2012/2011	87
2.6	ميزانية 2012/2011	88
3.6	الأنشطة الخارج الميزانية لسنة 2012/2011	90
1.7	ميزانية لسنة 2013جانب الأصول والخصوم.	93
2.7	الأنشطة الخارج الميزانية لسنة 2013	94
3.7	جدول حسابات النتائج لسنة 2013.	95
1.8	ميزانية 2014 جانب الخصوم	96
2.8	الأنشطة الخارج الميزانية	97
3.8	جدول حسابات النتائج لسنة 2013.	98
1.9	ميزانية 2015	99
2.9	الأنشطة خارج الميزانية	100
3.9	جدول حسابات النتائج	101
1.10	اختبار معايير لعائد على الأصول	102
2.10	اختبار معايير لعائد على الحقوق ملكية	102
3.10	اختبار معايير لنسبة القروض على الودائع	102
4.10	اختبار معايير لنسبة القروض على اجمالي الاصول	102
5.10	اختبار معايير لنسبة التكلفة إلى الدخل	103
11	طريقة حساب نسبة الملاءة حسب بازل 1.	104
12	جدول توزيع (Durbin – Watson)	105

مقدمة

توطئة

يعد النظام المصرفي المالي الدعامة الأساسية لاقتصاد في أي بلد، حيث تزداد أهميته مع تعاظم دور الوساطة المالية وحتمية التوازن بين الوحدات ذات الفائض والعجز المالي بل لم تقتصر دورها على الوساطة فقط، فمع توسع وتطور التكنولوجي تعددت وظائفه لتصبح كيان يستثمر ويتاجر في مختلف مجالات وقطاعات حسب إمكانية البنك

فإلى جانب الحفاظ على مكانتها والبقاء في البيئة المصرفية الشرسة فهي تسعى إلى تحقيق وتعظيم ربحيتها كونها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وذلك بغية تعزيز مركزها المالي من خلال زيادة في حقوق ملكيتها والحفاظ على سيولة ملاءتها المالية، من أجل مواجهة مخاطر التي يتعرض لها أي بنك عند مزاولة نشاطها .فعند سعى البنك وراء ربحية أكبر فهذا يعني مخاطر أكثر والتي قد تشل نظامها المالي مما يعرضها إلى عسر مالي والتعثر الذي يؤدي بها إلى تصفية في النهاية عند تفاقم الحالة.

لهذا تسعى جميع البنوك وراء الحفاظ وتحسين الأداء المالي بشتى الطرق والوسائل، وذلك من خلال إدارة المخاطر التي تتعرض لها أثناء أي عملية مالية. ومن أبرز هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان فهي تأتي نتيجة تسلسل فشل وتعثر بعض عمليات المصرفية التي تصادف البنك بصفة يومية كون نشاط بنك لا يخلو من مخاطر المرتقبة لهذا تسعى للحد من هذا المخطر بتحديد لأنه أكثر انتشارا حيث يمكن لأي بنك تجنب هذه المخاطر أو التقليل من حدتها وتعظيم أداء المالي من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة والصائبة لتصحيح هذه الوضيعة وتجنب الوقوع فيها .

ومما سبق يمكننا طرح الإشكال الرئيسي للموضوع التالي:

ما مدى تأثير أدارة مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري B.A.N خلال الفترة 2005-2015 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

1. كيف يتم تحسين الأداء المالي لبنك B.A.N ؟
2. ما طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤشرات مخاطر لائتمان و النسب أداء المالي للبنك B.A.N ؟
3. هل توجد دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر الائتمان والنسبة أداء المالي لبنك B.A.N ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، نضع الفرضيات التالية:

1. يتم تحسين الأداء المالي للبنوك عن طريق تحسين إدارة مخاطر الائتمان.
2. طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الأداء المالي للبنكB.A.N هي علاقة طرديه.
3. توجد دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر الائتمان والنسبة أداء المالي لبنكB.A.N.

مبررات الاختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات لاختبار الموضوع نذكر منها:

- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في لمخاطر الائتمان؛
- السعي إلى تحكم في التقنيات والطرق القياسية المالية؛
- الميول الشخصي لهذا النوع من الدراسة.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذا البحث هو توضيح كيفية تحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الظروف والمخاطر المحيطة بها خاصة مخاطر الائتمان ومدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث تستند إلى أهمية الموضوع في ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية خاصة في ظل الأزمات التي عصفت بكافة البنوك والبيئة تنافسية المحيطة بها.

بالإضافة إلى ابراز أهم الطرق والأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمان والذي ينعكس على الأداء المالي للبنوك.

حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** المديرية العامة البنك الوطني الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** كانت الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2005-2015 وذلك وفق المعلومات المتوفرة .

المنهج المستخدم في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهاج التالية

أ**.المنهج الوصفي:** الذي يتيح لنا جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة ووصف النتائج التي تملتوصل إليها وتحليلها و كذا تفسيرها الذي و اختبار صحة الفرضيات باستعمال الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات من خلال الجزء التطبيقي.

ب.المنهج الاستنباطي: تم اعتماد عليه بغية الالمام بمتطلبات الجانب التطبيقي من تحليل والفصل في نتائج الخاصة باختبارات الاحصائية والتحليل المالي.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية بمختلف أنواعها بالإضافة إلى بعض المواقع الرسمية والغير الرسمية متنوعة منها العربية والأجنبية.

صعوبات الدراسة

-صعوبة توفير بيانات اللازمة لإتمام الدراسة؛

-صعوبة تواصل والوصول إلى الجهات المعنية بالدراسة الحالية؛

-صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان؛

-ضيق الوقت.

الهيكل الدراسة:

قصد الوصول إلى النتائج المطلوبة وفقا المنهجية العلمية المطلوبة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين جانب نظري وجانب تطبيقي، حيث تمثل فصلين الدراسة في مايلي:

الفصل الأول: سنقوم في هذا الفصل بتقسيمه إلى مبحثين حيث يضم المبحث الأول ثلاثة مطالب حيث في المطلب الأول يتناول مخاطر الائتمان وكيفية إدارتها، المطلب الثاني الطرق والأدوات لإدارة مخاطر الائتمان وفق مقررات بازل، أما المطلب الثالث فتم تطرق إلى الأداء المالي في البنوك وعلاقته بإدارة مخاطر الائتمان أما فيما يخص المبحث الثاني تحت عنوان المطلب الأول تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة بالغتين العربية والأجنبية، وأخر ما تم تناولوه في الفصل الأول أوجه المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني: تم التطرق لمبحثين أساسيين وهما:

- ❖ في المبحث الأول يتم التطرق لمنهجية الدراسة الأدوات المستخدمة في الدراسة .
- ❖ في المبحث الثاني يتم عرض أهم النتائج واستخراج الاستنتاجات لتحليل المعطيات الدراسة.

الفصل الأول:

أدبيات حول الأداء المالي

وإدارة مخاطر الائتمان

مدخل

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية في أي دولة، لما له أهمية بالغة في نمو الاقتصادي، وبتطور هذا القطاع يتطور معه الاقتصاد غير أنه في بعض الأحيان يواجه مخاطر مصرفية (مخاطر التشغيل، مخاطر عدم السداد،مخاطر سوق، مخاطر الائتمان.....) تؤول دون تحقيق أهدافه، ولهذا سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى مخاطر الائتمان ومعالجتها كونها المخاطر الاكثر شيوعا بين البنوك، و دراسة العلاقة الموجودة بين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري(ميدان دراسة حالة) وأدوات قياس مخاطر الائتمان الموصى بها من طرف لجنة بازل والبنك المركزي باستخدام أدوات إحصائية، فمن المهم أن تحقق البنوك ملاءة مالية جيدة وتنمية رأس مالها لكن ليس على حساب تعرضها لجملة مخاطر تؤدي بها لمواجهة عواقبة وخيمة كالإفلاس حيث أن:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمان والأداء المالي المصرفي. الذي من دوو ه سيتم تقسيمه إلى

المطلب الأول:الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

المطلب الثالث:الأداء المالي للبنوك وعلاقته بإدارة مخاطر الائتمان.

أما المبحث الثاني: سيتم عرض وتقييم دراسات السابقة بالإضافة إلى معرفة القيمة المضافة التي جاءت بها مذكرة التخرج مقارنات بالدراسات السابقة.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمان والأداء المالي المصرفي.

مخاطر الائتمان لطالما كانت عائقا كبيرا في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها التي يتعثر أدائها ما ان تعثر قروضها مختلفة الأنواع مما يؤدي إلى عرقلة أدائها المالي لهذا في المطالب هذا المبحث سيتم احاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بمخاطر الائتمان وطرق إدارتها وتأثيرها على الاداء المالي للبنوك.

المطلب الأول:الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان.

نشأت مخاطر الائتمان منذ ظهور الائتمان المصرفي ومعا تطور نظام المصرفي تزداد معه مخاطره ولهذا سيتم تطرق إلى مفاهيم عامة عن نظام المصرفي وتاريخ نشأته بالإضافة إلى اهم المخاطر التي يتعرض لها باستمرار.

الفرع الأول: أساسيات الائتمان المصرفي

1/ مفهوم الائتمان:

***- الائتمان لغويا:** هي أحد مشتقات كلمة (أمين) أي بمعنى سلم بعيدا عن الخطر و الأذى (وائتمن) تعني وضع ثقته واطمئن أي بعيدا عن الأذى والمخاطر.[1]

***- الائتمان اصطلاحا:** هو التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض أو مدينا.[2]

الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.[3]

بناءا على ما سبق فإن الائتمان المصرفي:هو عبارة عن ثقة متبادلة بين البنك والعميل حيث يقدم البنك مبلغ معين وفق الشروط يرضاه كلا الطرفين مقابل أن يلتزم العميل بتسديد المبلغ في الآجال محدد ملتزم الشروط مبرمة في العقد.

وعموما، فإن النتائج عملية الائتمان هي مزيج من ثلاثة عناصر:

⟵تاريخ منح أو أعار الأموال؛

⟵ الثقة من جانب الدائن للمدين؛

⟵ وعد برد الأموال المعارة.[4]

---

[1]-محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**،الطبعة الأولى،المملكة الأردنية الهامشية عمان،دار الفكر ناشرون و موزعون، سنة 2013.ص 24.

[2]- حسين ذيب،**فعالية نظام المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010**،مذكرة ماجستير -غير منشورة-،تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012،ص51

[3]-محمد ابراهيم عبد الرحيم،**اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية، 2015،ص76.

[4] -Sawssan Boufous and Mohamed Khariss ،**Le Crédit Bancaire: Histoire et Typologie [Bank credit: history and typology]** ،Faculté des Sciences Juridiques, Economiques, et Sociales souissi - FSJES-, Morocco ،International Journal of Innovation and Applied Studies ISSN 2028-9324 Vol. 8 No. 2 Sep. 2014, pp. 728-735 © 2014 Innovative Space of Scientific Research Journals. P732.

2/ نشأة الائتمان المصرفي.

لقد تطورت وظائف مؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة[1] فمفهوم الإقراض بفائدة موجودة قبل خلق النقود، قبل القرن 6 قبل الميلاد، في حين أخذت التجارة السريان الزمني شكل منح (المقايضة)، وهذا جزء يسمح بأخذ نظرة عامة على تطور شكل ائتمان في العديد من الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين. والإقراض بفائدة "الربا"[2] كانت موجودة لفترة طويلة فالعصر البابلي (1800-1600 قبل الميلاد) وترك آثاره في رمز خاصة للملك سادس حمورابي، وتبين الأدلة في شكل نصوص أن أسعار الفائدة تصل الى 20٪ في كافة القروض وعلى نطاق واسع، مما يعكس حيوية التجارة وتمويل في ذلك الوقت.

وجدت العديد من النصوص الرياضية التي تصف طريقة حساب الفائدة المركبات. التي تم الاحتفاظ به في متحف برلين للعلوم أوتو البابلية Neugebauer، الذي أظهر و أوضح كيفية حساب الوقت اللازم لإنشاء وحدة حساب المال القيمة النظرية يتضاعف كل 5 سنوات تساوي 64 أضعاف القيمة الأولية بعد ثلاثون سنة الأولى.

وفي اليونان القديمة، قيل ان النشاط الاقراض كان تحت مراقبة ما يسمى **"trapezite"** الذي يعني الى خلف الطاولة[3]، والذي غالبا ما استهدف المعاملات المصرفية والبنوك.[4]

ومن هنا فإن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، و لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقترض نفسه. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الاقتراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة اخرى. [5]

---

[1]-ابراهيم محمد على جزراوي ونادية شاكر النعيمي،**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط 2007المالية - العراقي للاستثمار خلال الفترة2005** ،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد 83،مقبول للنشر،جامعة بغداد،سنة 2010،ص4

[2]- كلمة تأتي من اللاتينية بمعنى الربا **"اي المصلحة"**

[3]-(trapeza كلمة اليونانية)

[4] -SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAMED KHARISS, Op.Cit.,P729.

[5]- إيمان انجرو،**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**، مذكرة ماجستير،- غير منشورة-،تخصص محاسبة،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة،جامعة تشرين،سوريا،سنة 2007/2006.ص22-18.

عناصر منح الائتمان: يجب ان يتوفر الائتمان المصرفي على عناصر التالية على الأقل ليعتبر ائتمانا:

الشكل (1-1): عناصر منح الائتمان

علاقة مديونية	وجود دين	الأجل الزمني	المخاطرة
• توفر الثقة بين: • مانح الائتمان • متلقي الائتمان	مبلغ الائتمان أو الدين	• الفرق الزمني • جوهر معاملات الفورية والائتمانية	• الدافع لطلب الدين • قيمة الدين + الفائدة

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص76.

الشكل إعلاه يمثل عناصر منح الائتمان واهم نقاط الرئيسية التي يتبناها كل عنصر.

الشكل (1-2): مخطط بياني يمثل عملية تقييم الائتمان

يمثل مخطط أدناه شرح لي سيرورة عملية تقييم الائتماني في ظل البيئة المحيطة.

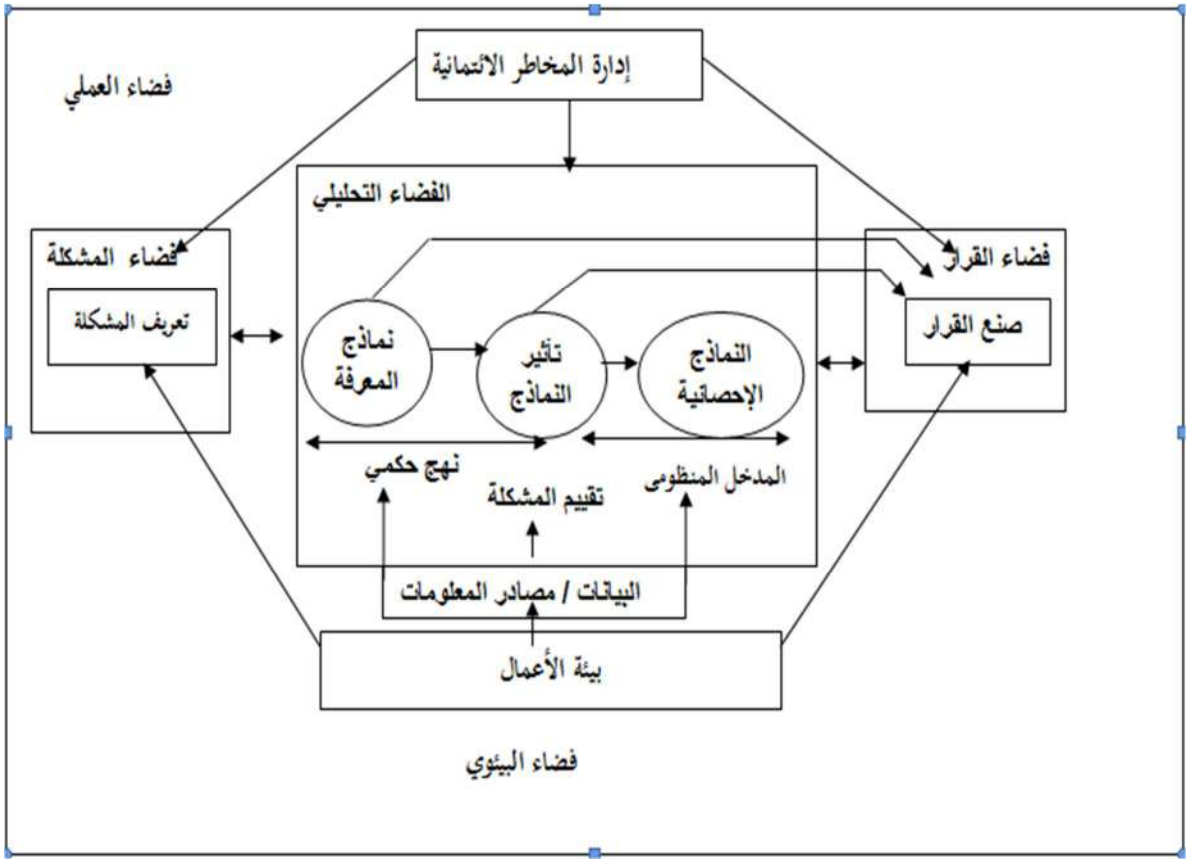

Ken Brown et Peter Moles, **Credit Risk Management**, Edinburgh Business School Heriot-Watt University Edinburgh EH14 4AS United Kingdom, First published in Great Britain in 2008 Page13.

3/ معايير منح الائتمان.

الشكل رقم (1-3): يبن معايير منح الائتمان.

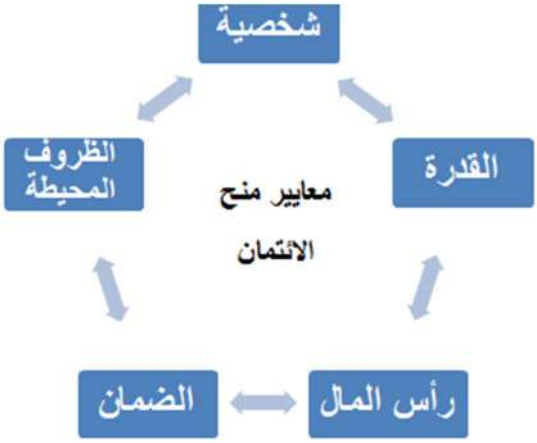

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: محمد ابراهيم عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص81.

أولا.شخصية العميل:

المقصود بشخصية العميل سلوكياته التي تتحدد بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته و رغبته في ذلك .أما شخصية العميل كمؤسسة فيقصد بها الإدارة و التي تتجسد في مقدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك و ذلك من خلال قدرة إدارتها على انجاز الأعمال[1].

ثانيا.القدرة على الاستدانة:

ويقصد بها قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالية قدرته على سداد القرض مع الفوائد والمصروفات والعمولات[2].

ثالثا.رأس المال:

يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه[3]، فإذا كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمان[4] ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة[5].

رابعا.الضمان:

فهي تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن سداد التزاماته .و أفضل ضمان للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة و بدون خسارة، لهذا يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

---

[1]-حفيان جهاد،**إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية دراسة اسبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة2012**،مذكرة ماستير في العلوم المالية-غير منشورة-،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص15.

[2]- محمد ابراهيم عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص81

[3]- المرجع نفسه.

[4]- محمد ابراهيم عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص82.

[5]- حفيان جهاد،مرجع سبق ذكره،ص17

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان .
- يعتبر الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ينبغي أن تكون ملكية الضمانات ملكية كاملة و ليست محل نزاع .
- يجب أن تكون الضمانات كافية لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد و العمولات الأخرى قدر المستطاع[1].

خامسا/ الظروف المحيطة: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس معدل تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، أما ومن هنا فإن معادلة خطر الائتمان تتكون من هذه المعايير[2] وبالتالي تتشكل **المعادلة خطر الائتمان[3]:**

الشخصية +المقدرة +رأس المال +التغطية +الظروف الاقتصادية =خطر الائتمان

الفرع الثاني: المخاطر المصرفية.

برغم من أهمية البالغة لعملية الائتمان في القطاع الصرفي غير انه لا يسلم من المخاطر التي تصادفه اثناء عملية الائتمان وكأي عملية أو وظيفة أخرى للائتمان اثار سلبية بالغة إذا زادة حدتها تؤدي إلى كوارث اقتصادية تدمر اقتصاديات العالمية وهذا مشهدته أزمة الائتمان المصرفي العالمة سنة 2008 ومن هنا سنقوم بتعرف على مخاطر الائتمان

ولكن قبل ذلك وجبة تعريف الخطر كمدخل لمفهوم مخاطر الائتمان.

1/ المخاطرة:

يقصد بمصطلح **المخاطر** جهة اخرى المخاطر هو مرادف مع عدم اليقين، و هو صعوبة التنبؤ بما سيحدث في عام، فإنه من المهم أن نعرف أن المخاطر في القطاع المالي والتي تقوم معظم القرارات المالية المهمة على التنبؤ بالمستقبل وليس على أساس ما كان مخططا، وسيكون هناك ربما اتخذت قرارا سيئا[4]

2/ أسباب زيادة المخاطر المصرفية[5]

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛

---

[1]-نفس المرجع، ص18-19

[2]- محمد ابراهيم عبد الرحيم،مرجع سابق ذكره،ص82

[3]- شريف مصباح أبو كرش،**إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**،ملتقى بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة،جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005م،ص14

[4] - Manfredo Añez، **Riesgo Crediticio ;** Revista Iberfinanzas ،Santa Cruz Bolivia،p1؛ http://www.monografias.com/trabajos-pdf/riesgo-crediticio/riesgo-crediticio.pdf

[5]-محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن،2006 ، ص11.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شاهدته الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية؛
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

3/ أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في القياسها:

جدول رقم (1.1) يمثل أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في القياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
مخاطر الائتمان	○ صافي أعباء القروض / إجمالي القروض ○ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض غير المنتظمة ○ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد ○ الأوراق المالية (غير حكومية) / إجمالي الأصول ○ الاحتياطي السنوي لخسائر القروض / إجمالي القروض ○ مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	○ إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول ○ الودائع الأساسية / إجمالي الأصول ○ الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول ○ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة / إجمالي الأصول ○ صافي القروض / إجمالي الأصول ○ الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع ○ سلم الاستحقاقات
مخاطر أسعار الفائدة	○ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول ○ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم ○ الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	○ المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية ○ إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	○ إجمالي الأصول / عدد العمال ○ مصاريف اليد العاملة / عدد العمال ○ صافي الدخل / عدد العمال
مخاطر رأس المال	○ إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول ○ الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول الخطرة ○ القاعدة الرأسمالية / الأصول الخطرة ○ إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الودائع ○ إجمالي حقوق الملكية / الأصول الخطرة ○ توزيعات الأرباح النقدية / صافي الدخل ○ معدل النمو في الشريحة الأولى لرأس المال

المصدر :طارق عبد العالي حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003 ، ص. 239

○الأصول الخطرة أو ذات المخاطرة = الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفات+ الأوراق المالية غير حكومية.

oالأصول المتقلبة (الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة =) استثمارات مالية قصيرة الأجل + القروض ذات معدل الفائدة المتغير بجميع أنواعها.

oالخصوم المتقلبة = ودائع الطلب + ودائع قصيرة الأجل و ودائع التوفير + القروض

oالمؤشرين الأخيرين من مؤشرات قياس مخاطر الائتمان يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء إحتياطات خسائر القروض.

كما يمكن إجمال المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك والمقاييس المعتمدة في قياسها و إدارتها فيما يلي[1]:

جدول رقم(2.1) يمثل إجمال المخاطر المصرفية

والجدول التالي يشرح أساليب ادارة مخاطر المالية متنوعة في مقياسين الحديث والتقليدي

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس الحديثة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	- متوسط القروض/الأصول - القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر - خسائر القروض/إجمالي الخسائر - احتياطي خسائر القروض/القروض	- درجة تركز القروض - معدل نمو القروض - معدلات الإقراض المرتفعة -الاحتياطات/القروض غير المسددة	- تحليل الائتمان - توثيق الائتمان - رقابة الائتمان - تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	- القروض/الودائع - الأصول السائلة/الودائع	- الأموال المقترضة - تكاليف الإقراض - الأصول السائلة - الاقتراض/الودائع	- خط السيولة - خط سيولة للطوارئ - نموذج التكلفة أو التغير تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة - الفجوة	- سلسلة الفجوات - تحليل التدفق - الفجوات المتحركة	- إدارة الفجوة المتحركة - تحليل التدفق
مخاطر الرافعة	- حق الملكية/الودائع - حق الملكية/الأصول - إجمالي الديون/الأصول	- الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية - النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	- تخطيط رأس المال - سياسة لتوزيع الأرباح - ملاءة رأس المال

انطلاق من تعريف على المخاطر المصرفية بشكل عام تعتبر مخاطر الائتمان فرع أو جزء من مخاطر المالية التي تواجهها البنوك بمختلفة أنواعها ومن هنا ما المقصود بالمخاطر الائتمانية

[1]-مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن افريل- 2007ص14.

الفرع الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي.

1/ مفهوم الائتمان المصرفي

مخاطر الائتمان هو احتمال أن المقترض (فرد أو شركة) لا سداد ديونها الموعد النهائي. كما تنشأ مخاطر الائتمان من الشكوك حول قدرة أو رغبة المقابلة أو عملاء للوفاء بالتزاماتها.[1]

مخاطر الائتمان هي تلك الخسارة الناجمة عن التعرض للشركات التي تخضع لأحداث الائتمان، ولكن في بعض الحالات هو أن السلبية التغيرات في نوعية الائتمان يمكن أن يؤدي إلى خسائر. وهناك عدد كبير من الأحداث التي يمكن أن يكون لها تأثير الائتمان، مما يعقد تعريف وتحليل وإدارة العملية.[2]

المخاطر الائتمانية هي خسارة المقترض أو فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته، يتعرض البنك لمخاطر الائتمان عبر تنوع قاعدة عملاءه التي تشمل الشركات الكبرى المؤسسات والأفراد[3].

2/خصائص مخاطر الائتمان:[4]

تتميز مخاطر الائتمان بمجموعة من خصائص نذكر منها:

- تعتبر مخاطر الائتمان نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي ترتكز على عنصر الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر مخاطر الائتمان على نوع معين من القروض بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك لكن بدرجة متفاوتة كما أنه لا ترتبط فقط بتقديم القروض بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
- يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عن خلل في العملية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (أصل القرض و فوائده) أو وقت السداد.
- تسبب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل خسائر محتملة ولا تصيب المقترض.
- مخاطر الائتمان لا يسلم منها حتى منشأت الدولة على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
- تعتبر متغير أساسي تأثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد والتأجيله.

---

[1] -La gestion du risque de crédit au sein des PME Bloomfield Investment PME Plaquette d'information http://www.bloomfield-investment.com/wp-content/uploads/2015/12/4-La-plaquette-Bloomfield-PME-fr.pdf

[2] -ken brown et peter moles,**credit risk management**

[3] http://www.cibeg.com/Arabic/Business/Pages/Risk-Management.aspx

[4]-زغاشو فاطمة الزهراء،**إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة قسنطينة 50-**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير-غير منشورة-،تخصص إدارة مالية،جامعة قسنطينة 2،الجزائر،2014،ص32

لذا تتجه البنوك نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على إعادة الدين غير أن هذه المقدرة تنهار لدى المقترض قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.

المطلب الثاني: طرق إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

بعد أن تم تعريف أساسيات الائتمان المصرفي و مخاطر الائتمانفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى كيفية ادارة مخاطر الائتمان

الفرع الأول: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

1/إدارة المخاطر.

مفهوم تسيير مخاطر: هي مجموع العمليات التي تحتوي على أسلوب للتحكيم في المخاطر سواء ما تتعلق منها بمخاطر العمل، الجدولة، التكلفة، الجودة، أو الموارد إذ يجب على هذه الإدارة أن تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو التقليل من آثارها؛من أجل وضع خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر إذا وقعت ؛وبذل أقصى ما يمكن لتخفيف الالتباس عن طريق جمع معلومات جيدة وبهذا تكون أمام وضوح الرؤية لدى صانعي القرار.

وينقسم تسيير المخاطر إلى نوعين:

1.التسيير الوقائي: وهذا عبر أخذ الضمانات الملائمة واحترام التنظيم الاحترازي.

2.التسيير العلاجي: وهو استعمال طرق وتقنيات تسيير المخاطر والتخلص منها مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة، وللأسف فإن هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لأنها تتطلب تكيفا للتشريعات السائدة في محيط معينة وغير ذلك.[1]

2/ إدارة مخاطر الائتمان:

مفهوم إدارة مخاطر الائتمان: هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة .وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك .إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها .وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها[2].

تتمثل إدارة مخاطر الائتمان في مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى حصر مخاطر الائتمان وتقليلها إلى أدنى حد ممكن،أي هي الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الانحراف الكمي و الزمني بين ما هو متوقع في العملية الائتمانية و ما سيحدث مستقبلا[3].

---

[1]- آمال بوشمال،**تسيير المخاطر البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2010-2012**،مذكرة ماستر،-غير منشورة- ،تخصص التقنيات الكمية في مالية الكمية،سنة 2014-2015.ص 17.

[2]حرفوش سهام وصحراوي إيمان،**مداخلة بعنوان:دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**،جامعة فرحات عباس سطيف،21 أكتوبر 2009،ص.6

[3]-كمال رزيق،**مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية**،ملتقى في الخرطوم السودان سنة 2012.ص10

ومن تعاريف السابقة فإن **إدارة مخاطر الائتمان** تتم عملية تسير وتوجيه مخاطر وانحرافات التي تعيق سير عميلة الائتمانية وتقليل منها من خلال قيام بوضع خطة استراتيجية بين ما هو متوقع من عملية الائتمانية في الحاضر وما سيحدث مستقبلا.

لهذا تلجئ البنوك إلى بعض الأساليب لتخفيف من مخاطر الائتمان ومن أهمها:

شكل رقم (4.1) يمثل الأساليب تخفيف من مخاطر الائتمان

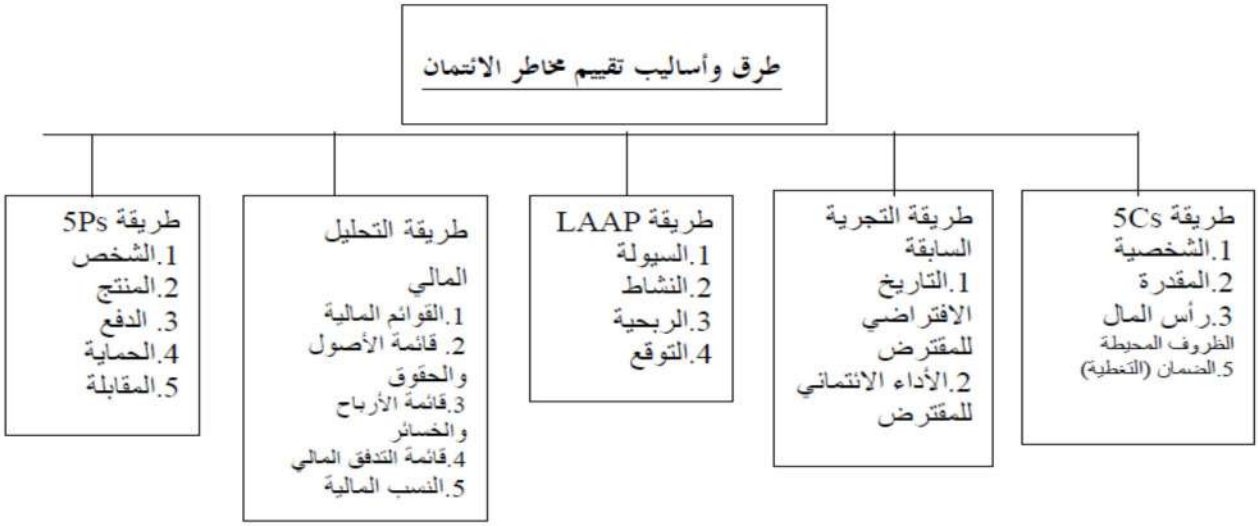

المصدر:شريف مصباح أبو كرش،**إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**،ملتقى بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة،جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005م،ص13

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كمايلي:

- **المنهج الأول:** ويعرف بـ **" المنهج التمييزي "** ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .
- **المنهج الثاني:** ويعرف بـ **"المنهج التجريبي "** بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدار ة الائتمان [1]

ويمكن عرض **الإدارة الاستراتيجية للمخاطر الائتمان** على أنها عملية في سلسلة من عدة مراحل:[2]

[1]- مفتاح صالح و معارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**،ص 10.

[2] -Marina N. Lapteva. **CREDIT RISK MANAGEMENT IN THE BANK**. Vestnik Samara State University of Economics. Letter from the Bank of Russia "On typical banking risks" №70_T of 23.06.2004.p37.

- ♦ تعريف للفلسفة ورسالة البنك على مخاطر الائتمان.
- ♦ تحليل موحد للخارجية وعوامل داخلية تؤثر على النظام من مخاطر الائتمان.
- ♦ التخطيط الاستراتيجي للشروط المطلوبة من المواقف الخطرة معين؛
- ♦ اختيار استراتيجية مخاطر الائتمان ووضع سياسات الائتمان على مخاطر الائتمان ذات الصلة؛
- ♦ تطوير آليات لتنفيذ أهداف سياسات الإقراض المصرفي مخاطر الائتمان.

الفرع الثاني: الاجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق الاشراف المصرفي الحذر:

تقوم البنوك المركزية وفقا لقوانين إنشائها بالإشراف و الرقابة على البنوك المسجلة لديها بما يكفل سلامة مراكزها المالية و يضع كل بنك مركزي القواعد العامة للإشراف على البنوك و التي تتلخص فيما يلي:

1- تسجيل البنوك: يجب وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية الى السوق المصرفي او شروط الحصول على الترخيص، وذلك لكي يكون للسلطة الرقابية القدرة على استبعاد من الكيانات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي.

2- تحديد مجالات النشاط المصرفي: يجب على السلطة الرقابية توضيح المجالات التي يسمح للبنوك ارتيادها مثلا امكانية القيام بأنشطة غير مصرفية، او امكانية امتلاك اسهم و حصص في شركات غير مصرفية، و في حالة السماح بذلك يجب اتخاذ اجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.

3- الزام البنوك بإتباع قواعد الحذر : و هي مجموعة من المقاييس التسيرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية و ذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، و ضمان مستوى معين من السيولة و ملاءتها المالية تجاه المودعين.

4- تفتيش البنوك: يمكن لهيئات الإشراف أن تقوم برقابة ميدانية من اجل التحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف البنك و الإطلاع على مدى تنفيذ البنك لتعليمات و أوامر البنك المركزي.

5- البيانات الدورية: و هي مجموع المعلومات التي تقدمها البنوك عن نشاطها بصورة منتظمة و دورية للسلطة النقدية بشكل موحد يمكن البنك المركزي من تحليل نشاط مختلف البنوك و اتخاذ الإجراءات المناسبة.

6- وضع حدود على التركزات الائتمانية : و التي يقصد بها مجموع الاكتشافات المباشرة و غير المباشرة للبنك اتجاه عميل واحد أو مجموعة من العملاء ذوي العلاقة او الجهات ذات العلاقة بالبنك بما يعادل او يزيد عن42% من قاعدة رأسمال البنك.

7- تكوين المؤونات و المخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة: حيث يتعين على البنوك ان تقوم بتصنيف اصولها نوعيا وفقا لمعيار محدد و تكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة.

8- منح مراقبي البنوك سلطة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الممارسات غير السليمة : و قد يشمل ذلك امكانية فرض غرامات او ايقاف بعض اوجه النشاط او المساءلة القانونية لبعض المسئولين عن البنوك.

نتيجة للتطور المتزايد والمستمر في القطاع المصرفي وانفتاحه العالم على بعضه البعض نتيجة بما يسمى العولمة التي حملة في طياتها عدة أزمات بنكية متكررة ولهذا كان لابد من التفكير في خلق ترتيبات ملائمة لهذا الموسط من أجل تنظيم ومراقبة نشاطها بالاستمرار وتحكمها بمعايير دولية موحدة وكأول خطوة لهذا تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تعمل على وضع قواعد ومعايير تحدد عمل البنوك والأنشطة الاشراف والرقابة عليها.[1]

الفرع الثالث:إدارة مخاطر الائتمان وفق بازل

1/ مدخل معيار بازل الدولي.

معيار لجنة بازل الدولية: بدأ الباحثون في إدارة المخاطر خلال الفترة 1974-1980 التفكير في إيجار صيغية عالمية لكفاية رأس المال في ضوء الانهيارات التي حدثت لبعض البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ،وقد أظهر هذا الانهيار مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية، ومخاطر الإحلال وعدد من مخاطر الائتمانية، وفي ضوء تلك الانهيارات، وبروز ذلك النوع من المخاطر تم إغلاق العديد من المصاريف في تلك الدول وتم التدخل من قبل السلطات الرقابية المالية لإنقاذ العديد من البنوك.

وفي ظل هذا المناخ تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر، بمدنية بازل في سويسرا، وأطلق عليها اسم لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية

تهدف لجنة بازل إلى تحديد حدود دنيا لكفاية رأس المال وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال التوريق وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.[2]

وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب هي:[3]

- ✓ فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع المشكلات الرقابة المصرفية؛
- ✓ التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية؛
- ✓ تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

2/ الاتفاقية بازل I

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال وفي سنة 1988 أقرت لجنة بازل اتفاق " بازل I " والذى استهدف وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها بالبنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتتمثل العناصر الرئيسية للاتفاق

---

[1]-طرشي محمد،مداخلة بعنوان:**دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،ص8

[2]-شقيري نوري موسى وأخرون،**إدارة مخاطر**،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،سنة 2012،ص333

[3]-بن شنة فاطمة،**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**،مذكرة ماجستير،-غير منشورة-،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،سنة 2010،ص22.

في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية وفقا لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية) ووضع حد أدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها[1]، وكانت هذه التوصيَّات مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها"كوك COOKE"، والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمِّيت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل نسبة كوك، ويسمِّيها الفرنسيُّون أيضاً معدَّل الملاءة الأوروبي RSE .[2]

من اجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية، واحترام نسب الملاءة ولسيولة

الجدول رقم (3.1): يوضح الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1[3]

درجة المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + بالإضافة على المطلوبات المقررة و المدعمة من حكومات و بنوك مركزية للدولOCDE .
10%إلى50%	المطلوبات (الأصول) من الهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا في كل دولة.
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة دولOCDE .
%50	- الفقرات النقدية برسم التحصيل. - القروض المضمونة برهونات عقارية.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.

[1]- بازل 2 والأزمة المالية العالمية، www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

[2]- **سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،ص2

[3]- بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011/2012،ص12.

الجدول رقم (4.1) يمثل أوزان المخاطر لالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل1

والتي تعطيها أوزان مخاطر[1]

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية

أ- نسب الملاءة

1- نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك [2]:

تعرف نسبة كوك[3]: نسبة كوك هي نسبة رأس المال الموزونة الذي يعكس نهجا ثابتا والحسابي لمخاطر الائتمان لأن النهج تنطبق المنهجية ذاتها على جميع البنوك بغض النظر عن التخصص (تكوين الميزانية العمومية) من حجم أو درجة من التدويل هو أيضا الحسابية لمستوى رأس المال بدقة تحديد الكمية تحسب متطلبات رأس المال على أساس أربع فئات محددة سلفا من المقترضين الذي تم تعيينه معدل الترجيح

بشكل ملموس بضرب القيمة الدفترية للأصول مع عامل ترجيح الموافق لطبيعة متطلبات الأموال الخاصة للمقترض و تحسب العلاقة التالية

شكل رقم (5.1): نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)

$$\text{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول مرجحة بالخطر}} \geq 8\%$$

[1]- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1 ، الجزائر،2006 ، ص66 :

[2]-آسيا قاسيمي و حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**،ص10.

[3] -Gérard hirigoyen,**management de la banque risques relation client organisation**,publié par pearson education France,2005,p39.

الأوزان المخاطرة لمصدر الأدوات المالية حسب تعديلات بازل 1 بعد التعديلات

جدول رقم (5.1): يمثل تصنيفات الأوزان المخاطر لمصدر الأدوات المالية حسب تعديلات بازل1

نسبة الترجيح	الأدوات
%0	أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين AAA و +AA
%0.25	أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين +A و -BBB تكون مدتها أقل من 6 أشهر.
%1	أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين +A و -BBB تكون مدتها من 6 أشهر إلى سنتين.
%1.60	أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين +A و -BBB تكون مدتها أكبر من سنتين.
%8	أدوات مديونية أخرى

المصدر: أحمد قارون**مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**،مذكرة ماجستير في ميدان دراسات المالية والمحاسبية المعمقة،جامعة فرحات عباس سطيف ص64.

2/ اتفاقية بازل II:

جاءت النسخ ثانية من اتفاقية بازل بعد ظهور تشوهات في اتفاقية الأولى وفشلها بالإلمام بخاطر التي تواجهها البنوك حيث وجهت لاتفاق بازل I بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك فى حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الأصول والتقييم العشوائى لبعض المخاطر الائتمانية إضافة إلى تطور النظام المالى والمصرفى، الأمر الذى جعل إطار بازل I لكفاية رأس المال مؤشرا غير كاف للصحة المالية للمؤسسة المصرفية، ودرست اللجنة أسباب الأزمات المصرفية فى كثير من الدول واتضح أن أهم الأسباب التى أدت إلى الأزمات المصرفية هى عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التى تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وفى عام 1999 أصدرت لجنة بازل اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس مال البنوك وأجرت اللجنة العديد من التعديلات عليها وكان أخرها فى يوليو 2009 اثر الأزمة المالية العالمية.[1] ويحسب بازل 2 كمايلي:[2]

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطرالائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{التشغيل مخاطر}}$$

[1] - www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

[2]- سامي يوسف كمال محمد، **بازل ومدي ملائمتها للتطبيق في المصارف الاسلامية**، http://www.simpopdf.com ص5.

جدول رقم (6.1) يمثل:أوزان مخاطر المتطلبات على البنوك وفق بازل 2[1]

درجة تصنيف الحكومة	AAA à AA-	A+ à A-	BBB+ à BBB-	BB+ à B-	أقل من B-	لا يوجد تصنيف
الترجيح(خيار1)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
درجة تصنيف البنك	AAA à AA-	A+ à A-	BBB+ à BBB-	BB+ à B-	أقل من B-	لا يوجد تصنيف
الترجيح(خيار2)	%20	%50	%50	%100	%150	%50
الترجيح(خيار2) مطالبات قصيرة الأجل	%20	%20	%20	%50	%150	%20

مما سبق يمكن تلخيص أهم مراحل تطور اتفاقية بازل الأولى والثانية في الشكل التالي

شكل رقم (6.1) يمثل: أهم مراحل تطور اتفاقية بازل

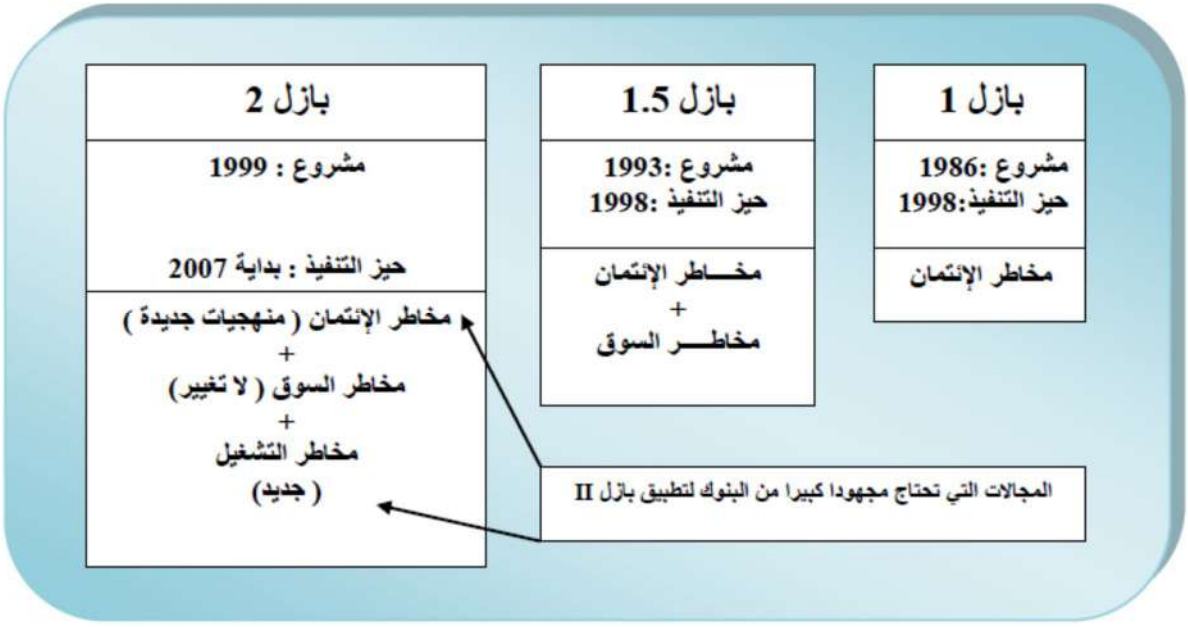

المصدر:بن فرج زوينة،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر،عام 2014/2013 ص 193.

[1]-أحمد قارون، مرجع سبق ذكره،72.

3/ أهم التطورات الطارئة في بازل 1.2:

الجدول رقم (7.1) يمثل:أهم التطورات التي طرأت على معايير الرقابة المصرفية الدولية طبقا لبازل 2 قياسا ببازل1.[1]

معيار بازل 1	معايير بازل 2
1. ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	1. اعتمدت على ثلاث ركائز هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية.
2. تطبق بازل واحد على المصارف فقط .	2. تطبق بازل اثنان على الشركات المالية والمصرفية القابضة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها، فضلا عن شمول الاتفاقية لشركات الاستثمار والتأمين والتي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان.
3. حددت معايير بازل نسبة8 % لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.	3. أبقت معايير بازل اثنان على نفس النسبة إلا أنها إضافة مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.
4. اعتمدت معايير بازل واحد المدخل المعياري لتقييم المخاطر.	4. اعتمدت معايير بازل اثنان مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري.

3/اتفاقية بازل 3:[2]

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدوعملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة

[1]- حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر،**القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - بازل 2**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،ص187

[2]-مفتاح صالح ورحال فاطمة،مداخلة بعنوان **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا، أيام من 09-10 سبتمبر 2013، ص9.

شكل رقم (7.1) يمثل الدعامات الأساسية لبازل 1 2 3:

يشرح الشكل ادناه الركائز الاساسية لتفاقيات بازل الأولى ؛الثانية والثالثة[1.2.3]

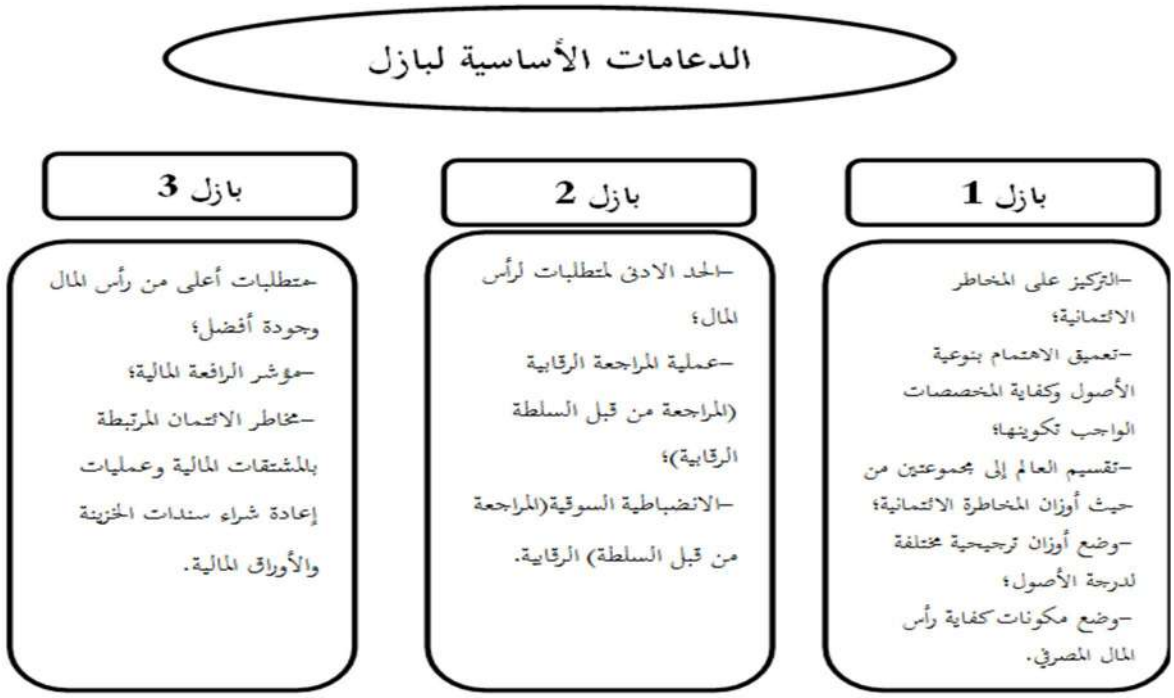

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع سابقة الذكر.

كما هو معروف حال لكل فعل ردة فعل فعند تعرض البنوك لمخاطر الائتمان فهذا يؤثر سلبا بطبعة الحال على أدائها المالي.

المطلب الثالث:الأداء المالي للبنوك وعلاقته بإدارة مخاطر الائتمان:

بعد أن تم شرح مخاطر الائتمان المصرفي وكيفية إدارته في هذا المطلب سيتم شرح الاداء المالي وعلاقته بالائتمان المصرفي

الفرع الأول:مفهوم الأداء المالي للبنوك.

الأداء المالي هو قدرة الشركة للسيطرة على طرق عملها. وهذا يعني ان الطريقة التي تكون الشركة تحول المدخلات إلى مخرجات بالطريقة المثلى الممكنة. وهكذا، يتم تقديم هذا النوع من الأداء، والطريقة التي تقدم الشركة استراتيجية والتواصل وتحديد أهداف مع احترام جميع البشرية والمادية والموارد المالية المتاحة[4] .

---

[1]- بريش عبد القادر،زهير غراية،**مقررات بزل 3 وودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي.**،مجلة الاقتصاد والمالية العدد00 سنة 2015،ص ص105-104-106.

[2]- طرشي محمد، **مرجع سبق ذكره** ص ص 13.14.15.

[3]-اتفاقية بازل الثالثة basel 3 نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، السلسلة الخامسة العدد 5،ديسمبر 2012 www.kibs.kw

[4] -Abdelkader Derbali،**Performance bancaire en période de crise ,** Mastère en finance et banque, Université de Sousse Tunisie, 2010
http://www.memoireonline.com/10/12/6395/m_Performance-bancaire-en-periode-de-crise10.html

الأداء المالي هو مقياس ذاتي لمدى قدرة الشركة على استخدام الأصول من أسلوب عملها الأساسي وتوليد الإيرادات. ويستخدم هذا المصطلح أيضا كمقياس عام للصحة المالية العامة للشركة على مدى فترة معينة من الوقت، ويمكن استخدامها لمقارنة شركات مماثلة في نفس الصناعة أو لمقارنة الصناعات أو القطاعات في التجميع.[1]

الفرع الثاني:أدوات قياس الأداء المالي للبنوك .

1.الربحية:

المقياس الأكثر شيوعا لأداء البنك هو الربحية. وعموما، فإن لأرباح المحاسبية هي الفرق بين الايرادات والتكاليف. وتعتبر الربحية من أصعب الصفات التي تضعها الشركة في تصور وقياس يتم استخدام هذه النسب لتقييم قدرة الشركة على تحقيق أرباح مقارنة بجميع مصاريفها والتكاليف الأخرى ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، وتعتبر النسب الربحية عموما النسبة المالية للبنك الأساسي من أجل تقييم مدى أداء البنك من حيث الربح. وفي معظم الأحيان، إذا كانت نسبة الربحية أعلى نسبيا بالمقارنة مع المنافسين،فإنه يؤخذ كمؤشر على أداء البنك بشكل أفضل. يتم قياس الربحية باستخدام المعايير التالية:

أ. العائد على الأصول(ROA):

يظهر قدرة الإدارة على اقتناء الودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة وتدل هذه النسبة على مقدار صافي الدخل الناتج عن الأصول. يشير العائد على الاصول إلى الربحية على موجودات البنك بعد كل المصاريف والضرائب وهو مقياس شائع للأداء الإداري حيث يقيس صافي الأرباح لكل وحدة من أصل معين وبوجه عام، فإن النسبة الأعلى تعني الأداء الإداري الأفضل والاستخدام الفعال لأصول الشركة وانخفاض النسبة هي مؤشر الاستخدام غير الفعال للأصول. يمكن زيادة العائد على الأصول من قبل البنوك إما عن طريق زيادة هوامش الربح أو دوران الأصول ولكن ليس في وقت واحد بسبب المنافسة والمفاضلة بين دوران والهامش.

وتحسب من العلاقة التالية: **صافي الأرباح / إجمالي الأصول**

ب. العائد على حقوق الملكية (ROE)

هو أهم مؤشر على ربحية البنك وإمكانات النمو، و العائد على حقوق الملكية يشير إلى الربحية لمساهمي البنك بعد كل المصاريف والضرائب. وهو يقيس مقدار ربح الشركة بعد الضريبة لكل مستثمر في البنك. و العائد على حقوق المساهمين هو صافي الأرباح لكل رأس مال من أسهم. وهو أيضا مؤشر لقياس الكفاءة الإدارية وعموما، فإن ارتفاع العائد على حقوق المساهمين يعني أداء إداري للبنك أفضل.

[1] - http://www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp

وتحسب من العلاقة التالية: **صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية.**

ت. نسبة التكلفة إلى الدخل (C/I)

هذه النسبة تقيس الدخل المتولد لكل تكلفة. وتظهر مدى قدرة المدير على إدارة نشاط البنك بكفاءة بقدر ما يؤدي إلى انخفاض التكلفة مقابل الدخل الناتج عن التشغيل. وكلما كانت النسبة (C/I) أقل، كان أداء البنك أفضل.وتحسب من العلاقة التالية: **إجمالي التكلفة / إجمالي الدخل.**

2. أداء السيولة:

وتشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. إذا يتم اجتذاب المطلوبات المالية من خلال قنوات توزيع التجزئة والجملة. ويعتبر التمويل المتولّد بالتجزئة أقل مرونة من المرونة وأكثر موثوقية من الودائع التي تجتذب من قنوات التوزيع بالجملة وتستخدم النسب التالية لقياس السيولة

أ. النقد و محافظة الاستثمار إلى نسبة الإيداع (CPIDR) = النقدية والمحفظة الاستثمار / الودائع.

وتشير هذه النسبة إلى نسبة الالتزامات قصيرة الأجل التي يمكن الوفاء بها مع الأصول السائلة للبنك في حالة السحب المفاجئ. ومقياس سيولةالبنك هو نسبة النقدية من الودائع إلى الودائع. وكلما ارتفعت النسبة كلما كان الوضع سيولة للبنك بشكل أفضل، فكلما زادت الثقة لدى المودعين في البنك مقارنة بالبنك مع انخفاض **CPIDR**.

ب. صافي القروض إلى إجمالي الأصول (NLTA)= صافي القروض / إجمالي الأصول

يقيس **(NLTA)**النسبة المئوية للأصول المقيدة في القروض وهي لأخرى تقيس حالة السيولة للبنك. في حين أن القروض للودائع هي نسبة تقاس فيها سيولة البنك من حيث ودائعه. أي أنه يقيس نسبة إجمالي الأصول التي استثمرها البنك في القروض (أو التمويل). وكلما ارتفعت النسبة كانت نسبة السيولة أقل للبنك. ومع ذلك فارتفاع **NLTA**هو مؤشر على احتمال ربحية أعلى، وبالتالي المزيد من المخاطر. وكلما ارتفعت النسبة كانت السيولة أقل للبنك.

ت. نسبة القروض إلى الودائع(LDR) = القروض / إجمالي الودائع:

إن القروض المودعة هي أهم نسبة لقياس حالة السيولة للبنك. وهنا يعني القرض السلف المقدمة للبنوك التقليدية. ويعتبر البنك مع انخفاض **LDR** لديها سيولة مفرطة، وربما انخفاض الأرباح، وبالتالي أقل مخاطر بالمقارنة مع البنك أخرى لديه **LDR** مرتفع. ومع ذلك، يشير ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى أن البنك قد اتخذ المزيد من الضغوط المالية عن طريق تقديم قروض مفرطة، كما يظهر مخاطر أن يلبي مصرف مطالبات المودعين قد تضطر إلى بيع بعض القروض عند الخسارة. يشير الرقم المرتفع إلى انخفاض السيولة.

3. جودة الأصول الائتمانية (أداء الائتمان):

مخاطر الائتمان هي واحدة من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. قد ينشأ الفشل بسبب عدم رغبة العميل بسداد ديونه أو تراجع الوضع الاقتصادي .....إلخ. وقد تم تصميم إدارة مخاطر البنوك لمعالجة جميع هذه القضايا. وفي حين يتوقع أن تتحمل البنوك بعض القروض والخسائر السيئة في أنشطة الإقراض فإن أحد الأهداف الرئيسية للبنك هو الحد من هذه الخسائر .ويقوم أداء الإئتمان بتقييم المخاطر المرتبطة بمحفظة أصول البنك، أي نوعية القروض التي يصدرها البنك. ويمكن استخدام عدة نسب لقياس جودة الائتمان، ولكن ليس كل المعلومات عن القروض متاحة دائما. إن القروض المتعثرة متاحة للبنوك الوطنية المحدو دة وبالتالي تستخدم النسبة التالية:

أ. القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = القروض المتعثرة / إجمالي القروض.

تشير هذه النسبة إلى نسبة إجمالي القروض التي تم تخصيصها ولكن لم يتم خصمها. وهي نسبة مئوية من إجمالي القروض التي كانت إما في حالة تقصير أو قريبة من أن تكون في حالة تقصير. وبمجرد أن يكون القرض غير فعال، فإن احتمالات أن تسدد بالكامل تعتبر أقل بكثير. يجب النظر بعناية في مبيعات القروض المتعثرة حيث يمكن أن يكون لها العديد من الآثار المالية، بما في ذلك التأثير على أرباح الشركة وخسائرها، والأوضاع الضريبية.[1]

الفرع الثالث:تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية.

إن استخدام تحليل مخاطر الائتمان للتأكد من أن المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية أمر أساسي لربحية البنك على المدى الطويل، وربحية مؤسسات الإقراض تعتمد بشكل كبير على برامج الإقراض، وباختصار الإقراض هي أهم نشاط المؤسسات المالية المصرفية، لأنها تأخذ حصيلة الكبيرة من الأموال للمؤسسات المالية (الوديعة) وتنتج أكبر حصة من إجمالي الإيرادات المتولدة من كسب الأصول بشكل إيجابي.

و بسبب سوء إدارة القروض والتي تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية لفشل البنك، كون الربحية البنك هي العامل الحاسم في نجاح المؤسسة أو فشلها. ومن دون تسيير أو إدارة مخاطر الائتمان بشكل جيدة لا يمكن للشركات تحقيق أي الربح يؤدي إلى تحسين الأداء ربحية المؤسسات البنكية. ولتفادي مخاطر الائتمان يجب أن تكون هناك إدارة فعالة لمؤسسة الإقراض بحيث يجب أن تقوم بتحليل بعض التفاصيل الهامة مثل من هو العميل؟ ما هو نوع من الائتمان المطلوب؟ ما هو قدرته على سداد القروض الممنوحة، كيف سيسدد؟

كل هذه هي بعض من عناصر إدارة الائتمان الفعالة التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي يمكن أن تظهر عندما يفشل العميل في تسديد التز اماته(قروض +الفوائد) تجاه البنك، والتي قد تؤثر على ربحية المؤسسات المالية مثل البنوك أو أي مؤسسة الإقراض الأخرى.[2]

---

[1] - MD AMINUL ISLAM . **An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio**. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129. University Indpendent Bangladesh . Accepted November 19, 2014.p122-123-124.

[2]- UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, **THE EFFECT OF CREDIT RISK MAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA,**thedegree of

وإن تفيذ الاتفاقات بازل 2 - وخاصة النماذج الداخلية على نطاق واسع لتقييم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل - هو أداة قوية في الإدارة العامة للمادة من محيط (العميل / المنتج / الأعمال) عرض اتخذت مؤشرات القرارات الاستراتيجية والتشغيلية لجميع أصحاب المصلحة في عملية الإدارة.

لمخاطر الائتمان التي هي مخطر البنك الرئيسي يتمثل التحدي في تحسين (المخاطر / العائد) من كل مجموعة. ووجدنا مشكلة آلا وهي كيفية تعظيم العوائد لمستوى معين من المخاطر؟ المنافسة في القطاع المصرفي يجري حيا على نحو متزايد وإدارة المخاطر الفعالة هي عامل ميزة تنافسية.

وبالتالي تشجع الإصلاح التحوط مؤسسات الائتمان إلى التشكيك في طبيعة المخاطر، وتقييم وتكلفة الاتصال بين تصنيف، احتمال التخلف عن السداد، شدة الخسارة وينطبق تهمة عقوبتها الإعدام أن كل الأنشطة المصرفية. وبالتالي وضع قضية تحديد المواقع البنك.[1]لذى يجب على البنوك أن تعمل باستمرار على تحسين إدارة المخاطر لمنع تدهور في نوعية الأصول.[2]الهدف من التنظيم الحكيم هو السماح البنك على مقاومة الصدمات في النظام المصرفي. يحقق لا يقل عن ثلاثة أهداف في وقت واحد:

كفاءة تشغيل النظام: هو الدفع والتسوية تسليم الأوراق المالية التي تشكل الجهاز العصبي للتحقيق الوظ ات مالية معاصرة. وتنتهج كسر نظام الدفع لديها القدرة على تصعيد في أزمة شاملة.

المساهمة في فعالية السياسة النقدية: عندما تعمل المصارف الخاصة، تنتقل توجهات البنك المركزي بشكل فعال في المجال العقاري.

حماية المودعين: بالنسبة لمعظم العملاء من المؤسسة الائتمان الدائنين عاجزون، غير القادر على تقييم أخذ قادة المخاطر والتنظيم الرقابي الحصيف بينما يساعد على التوفيق بين مصالح إدارة العملاء والمساهمين[3].

Master, Business Administration , School of Business, University of Nairobi, NOVEMBER 2013, RWANDA,p5-6

[1] - Gérard hirigoyen,**management de la banque risques relation client organisation**,publié par pearson education France,2005,p49.

[2] - Marina N. Lapteva. **CREDIT RISK MANAGEMENT IN THE BANK**. Vestnik Samara State University of Economics. Letter from the Bank of Russia "On typical banking risks" №70_T of 23.06.2004.p38.

[3] - Gérard hirigoyen,**management de la banque risques relation client organisation**,publié par pearson education France,2005.p37.

المبحث الثاني: دراسات السابقة.

في سيتناول هذا المبحث تحليلا بين موضوع الدراسة والدراسات السابقة بغية استخلاص أهم الفروقات والمقاربات لمعرفة القيمة المضافة المصاحبة للموضوع.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1.حفيان جهاد مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة المستر في العلوم المالية تخصص :مالية المؤسسة المعنونة ب: **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة2012**

حيث جاءت هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية التالية:**كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟**

تكمن أهمية الدراسة في:ما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من خسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك وكذا تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.وتم الاستعمال المنهج وتماشيا وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية وكذالك ودراسة استبيانيه استقصاء أراء المصرفيين عن أسباب المخاطر الائتمانية.

أهم النتائج:

تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

محللي الائتمان يركزون على تلك العوامل المحددة للقرار الائتماني حسب درجة الأهمية كما أن الضمانات تعتبر بالنسبة للبنوك خط دفاع أول رغم من أن أغلبية الدراسات ترى بأنه لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني كونه غير كافي لمنح الائتمان.

2.غاشو فاطمة الزهراء، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة مالية بعنوان: **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة قسنطينة 50-**

جاءت الدراسة لمعالجة الاشكالية تالية: **كيف يمكن علاج القروض المصرفية المتعثرة؟**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة القروض المتعثرة وتأكيد أهمية عنصر الاستعلام عن العميل وفعاليته.

تكمن أهمية الدراسة من خلال الوقوف على إحدى أهم الإشكالات التي تواجه مؤسسات الإقراض في اقتصاديات الاستدانة والناجمة عن أهم التوظيفات هذه المؤسسات وهي تصاعد ظاهرة القروض المتعثرة.

تم إتباع المنهجين الوصفي التحليلي بمختلف عناصر الاشكالية ومنهج دراسة الحالة في دراسة التطبيقة.

أهم النتائج:

-غياب سياسية الائتمانية الأمر الذي تسبب في نقص الكفاءة عمليات منح القروض وهبوط فعالية وظيفة الاقراض.

-تمثل القروض المتعثرة حصيلة معتبرة بمحافظة قروض البنوك العمومية.وتحملها خسائر حقيقة تتجاوز تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار إلى الأثر على مختلف فعاليات الاقتصاد القومي.

3.. المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة مداخلة بعنوان: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** لدكتور شريف مصباح أبو كرش، جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005م

تتمحور مشكلة الدراسة حول إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في المؤسسات المالية المصرفية المحلية و العالمية حيث أن إشكالية:ما هي إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي و الائتماني و التنبؤ بفشل المشروعات كأداة فاعلة لتقييم مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية المصرفية المحلية و العربية لتحقيق النجاح في ظل تزايد المخاطرة و عدم الاستقرار المتزايدة؟

تتمركز أهمية هذه الدراسة المتواضعة في أنها تتناول بالبحث و التحليل طرق و أساليب جديدة آخذة بالتزايد و الانتشار .إدارة و تقييم مخاطر الائتمان المصرفي أداة جديدة من أدوات اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات المالية المصرفية تزايدت أهميتها و زاد انتشارها خلال الأعوام الأخيرة، التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع و لإدارة مخاطر الائتمان تأثيراتها الكبيرة في الصناعة المصرفية و للتنبؤ بالتعثر المالي مزاياها المختلفة التي لا بد للصناعة المصرفية أن تستخدمها في منح للائتمان المصرفي.

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1.إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.

2.بيان أهمية التحليل المالي و الائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

3.تحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال جامعة نيروبي لطالب .

بعنوان **تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا**

THE EFFECT OF CREDIT RISK MAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان وتقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

واعتمدت الدراسة تصميما وصفيا للبحوث ساعد على دراسة التأثير بين التنظيم والأداء المالي للبنوك التجارية. وكان حجم العينة وعدد سكان الدراسة أحد عشر مصرفا تجاريا. وكان معدل الاستجابة 100٪ التي تتألف من 11 البنوك التجارية. تم جمع البيانات باستخدام بيانات استبان وتحليلها باستخدام SPSS 17.

ولخصت الدراسة إلى أن جميع تدابير إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي مؤشرات هامة جدا للأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا باستثناء مراقبة المخاطر. وقد تبين أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا. كما وجد أن تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والتقييم له أهمية كبيرة في تفسير أألداء المالي. واستنادا إلى النتائج يمكن إجراء دراسة أخرى في رواندا ولكن يجب أن يفسر حقا توسيع متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

إن إدارة مخاطر الائتمان بشكل جيد أحد الركائز الاساسية لعمليات المؤسسات المالية في رواندا، والركيزة الاساسية لتحقيق الرخاء والاستقرار المالي. وتوصي الدراسة حكومة رواندا بتهيئة بيئة سياسية وقانونية تفضي إلى تكوين المؤسسات المالية.

2.مقال بعنوان: **الائتمان المصرفي التاريخ وتصنيف**

(typology le crédit bancaire:histoire et typologie(bank credit: history and.

للباحثين ,SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAMED KHARISS في مجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية، العدد 8، سبتمبر2014

كان الهدف من هذا المقال تعرف على تاريخ الائتمان المصرفي وأهم التطورات الحاصل فيه بحيث انها انتشر في النظام المصرفي أو المؤسسات المالية، أو غيرها لأن التاريخ يشهد قبل عملية خلق النقود كان نشاط الإقراض موجود منذ العصور القديمة في تبادل بين أطراف ثالثة، مما يجعل مبدأ المعاملة الائتمان المعروفة من قبل الجميع.

عقد القرض هو فعل المعترف بها قانونا بمثابة التزام والتي تتم صندوق متاحة لطرف ثالث والتي بموجبها سيكون عليه أن يسدد بموجب شروط متفق عليها مسبقا مع البنك في تاريخ محدد كامل المبلغ القرض وأكثر أي مع الفائدة من شأنها أن تضيف إلى المبلغ المقترض أصلا. وهكذا، مع تطوير العلاقات المالية والاحتياجات المتغيرة والتقنيات، ومبدأ المعاملة الائتمان الذي اتخذه المصرفية، ويعتبر عملية الائتمان تنظيم وإسناد الأدوار وأهداف محددة. من خلال اتخاذه المزيد والمزيد من الأهمية في الاقتصاد،بحيث كلما زادة التعامل به تضاعفت واتخذت أكبر مخاطر. ومع ذلك، فمن متكرر جدا أن مخاطر الائتمان وتعامل على أنها خطر واحد وأصل واحد، وذلك من أجل علاجها.

جدول رقم (8.1) يمثل تقييم الدراسات العربية

الدراسات	المنهج المستعملة	العينة	النتائج
حفيان جهاد	المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية وكذالك ودراسة استبيانية استقصاء	مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة	محللي الائتمان يركزون على تلك العوامل المحددة للقرار الائتماني حسب درجة الأهمية كما أن الضمانات تعتبر بالنسبة للبنوك خط دفاع أول رغم من أن أغلبية الدراسات ترى بأنه لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني كونه غير كافي لمنح الائتمان.
زغاشو فاطمة الزهراء	الوصفي التحليلي، دراسة الحالة	بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50-	غياب ساسية الائتمانية الأمر الذي تسبب في نقص الكفاءة عمليات منح القروض وهبوط فعالية وظيفة الاقراض
شريف مصباح أبو كرش	الوصفي التحليلي، دراسة الحالة	بنوك الفلسطينية	.إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.
UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQ UEK	نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، تحليل المسار، تحليل التباين الأحادي	11 البنوك التجارية رواندية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مجموعة متغيرات الدراسة منها أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا
SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAME D KHARISS	دراسة وصفية	/	توضيح التاريخ وتصنيف الائتمان المصرفي

تقيم الدراسات السابقة

من خلال عرضنا لدراسات السابقة نستنتج أهم النقاط التالية:

- هدفت أغلبية الدراسات إلى ال وما هو المصدر المناسب لتعظيم قيمة المؤسسة؛
- نلاحظ اختلاف في طريقة عمل الدراسات فمنها من استخدام أدوات التحليل المالي لقياس مشكلة الدراسة ومنها من استخدم البرامج الاحصائية لدراسة أثر المتغيرات؛
- هناك دراسات أجريت على عينة من البنوك وأخرى اكتفت بنك واحدة؛
- كذلك اختلاف في المناهج والأدوات المستخدمة في عملية التحليل؛

- أجريت هذه الدراسات في بيئات اقتصادية مختلفة وأزمنة مختلفة.

الفرع الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع يمكننا توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في ما يلي:

- أغلب الدراسات تتشابه من حيث التعريف بالإدارة المخاطر الائتمان إلا أن الإشكاليات المدروسة فيما بينها كانت مختلفة، فمنها من يبحث عن الهيكل المالي الأمثل الذي يعظم قيمة المؤسسة ومنها من طبق نظريات الهيكل المالي على المؤسسة للبحث عن طبيعة العلاقة بين حجم المؤسسة ونسبة الدين؛
- أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد حاولنا معرفة أثر كل نسبة من نسب مخاطر الائتمان والتأثيرها على نسب الأداء المالي للبنوك بالزيادة أو بالانخفاض؛
- لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة تم تطبيق ذلك على البنك الوطني الجزائري BAN؛
- بما أن هناك علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي تم من خلال هذه الدراسة اختبار الكفاءة متغيرات الدراسة التي لها أثر على الأداء المالي للبنوك عن طريق اختبارات معنوية المتغيرات الدراسة؛
- تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حدود علم الباحثة التي جمعت بين متغيرات المستقلة التي أبرزها كفاية رأس المال.

خلاصة الفصل:

يحتوى هذا الفصل على أهم مفاهيم أساسية حول الإدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة طرق وأدوات قياس مخاطر الائتمان وكيفية علاجها، وكذا تم تطرق إلى أهم النسبة والمؤشرات التي تعالج أداء المالي للبنوك التجارية، ومن ثم تمت دراسة من جانب النظري كيفية تأثير أساليب إدارة مخاطر في تحسين الأداء المالي للمصارف.

وذلك من خلال مجموعة من نسبة ومؤشرات لكلا متغيرات دراسة وتم تركيز أيضا علىنسبة الملاءة أو كفاية رأس المال المشار إليها في مقررات بازل، وذلك لما لها أهمية بالغة التي تظهر أو تتجلى من خلال تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنك.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض الدراسات السابقة بالغتين الأجنبية والعربية ومن ثم إجراء در اسة مقارنة بين موضوع الدراسة والمواضيع دراسات السابقة بغية استخلاص أهم المقاربات والفروق.

الفصل الثاني:
دراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنك B.A.N

تمهيد:

قصد اختبار بعض الجوانب النظرية و المتعلقة بمدى تأثير ادارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك .سنتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لمعرفة أثر تسيير مخاطر الائتمان في رفع وتحسين أداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

وسنعمل على تحليل كلا من المتغيرات الدراسة و إبراز مدى جدوى كل متغير ودراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة مستعينين بتطبيق الأسس النظرية التي تم دراستها في الفصل السابق.

ولقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدارسة.

المبحث الثاني: دراسة تأثير ادارة الائتمان على أداء المالي المصرفي.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدارسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين حيث في المطلب الأول تطرقنا إلى تعرف مجتمع وعينة الدراسة الدراسة أما المطلب الثاني تم تحدث عن مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة

المطلب الأول:لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (النظام المصرفي الجزائري):

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً عل النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقّه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966م.

وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية:

- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966م.
- القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967م.
- بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967م.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982م.
- بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985م.

أُدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها: إصلاحات 1986 وإصلاحات 1988، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصدور قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10) والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية - بموجب هذا القانون- أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون، والتي تمثلت في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001م ثم الأمر رقم 03-11 لسنة 2003م. [1]

[1]- **سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - الجزائر،ص ص8-9.

وكنتيجة لهذا الانفتاح كان لزاماً على النظام المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها مقررات لجنة بازل، فكان صدور التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 1991/08/14م المحدد لقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 94-74 في 1994/11/29م والتي جاءت لتفصيل وتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق.

يبلغ مجموع البنوك التجارية المعتمدة بالجزائر 19 بنكاً، إضافة إلى 6 مؤسسات مالية ما بين بنوك أعمال واستثمار وشركات تأجير مالي

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أبرز البنوك الوطنية وأشهرها بين البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا، وبغية إلمام بموضوع الدراسة تم التطرق إلى بنك الوطني الجزائري كعينة لمعالجة أهم معطيات الواردة في هذي الدراسة.

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لعينة الدراسة (البنك الوطني جزائري).

سيتم عرض لمحة تعريفية عن مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الاول: تاريخ البنك الوطني الجزائري.[1]

1966

أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بحسب المرسوم 66-78 بتاريخ 13 جوان 1966،حيث مارس كافة النشطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1982

إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري: وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

1988

القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري ومنها:

1. خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
2. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
3. حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

1990

القنون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق ما التوجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكام أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى، ويعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي عمله كمهنة اعتيادية، أي كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، وعمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

1995

البنك الوطني الجزائري **أول بنك حاز على اعتماده** بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

2009

في شهر جوان 2009 تم **رفع رأسمال البنك** الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

[1]- www.bna.dz بتاريخ 22 أفريل 2017.

الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:

لقد أسس البنك الوطني الجزائري BNA لأول ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا .

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها (وكالة الرئيسية، وكالة من الصنف" أ " وكالة من الصنف "ب"، وكالة من الصنف "ج" حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم العمليات...) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد و الحداثة قصد الحفاظ على مكانته و تشريف صورته الخدماتية.

أولا:نشاط البنك.

بهدف تحقيق التوازن المالي وسعيا منه لتقليص خطر تركيز محفظته، يتعامل البنك الوطني الجزائري مع عدة زبائن، حيث عمد لتمويل مختلف القطاعات كما قام أيضا بتوزيع أمواله على فترات متباينة بين الأجل القصير و المتوسط من جهة و بين التمويل المباشر (قروض الصندوق) والتمويل الغير المباشر (قروض التوقيع) من جهة أخرى. ويتعامل مع أهم المؤسسات العمومية الخاصة متنوعة نشاط.

ثانيا:وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل؛
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة ؛
- خصم الأوراق التجارية ؛
- تدويل عمليات التجارة الخارجية ؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها ؛
- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل ؛
- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية ؛
- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية؛

- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

أهداف البنك الوطني الجزائري BNA

ومن بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها:

- تحسين التسيير وجعله أكثر فاعلية للتكييف معا لتطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق ؛
- توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن ؛
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية ؛
- فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

ثالثا:الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA .

يمكن تقديم المخطط الهرمي للبنك في الشكل الأتي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA

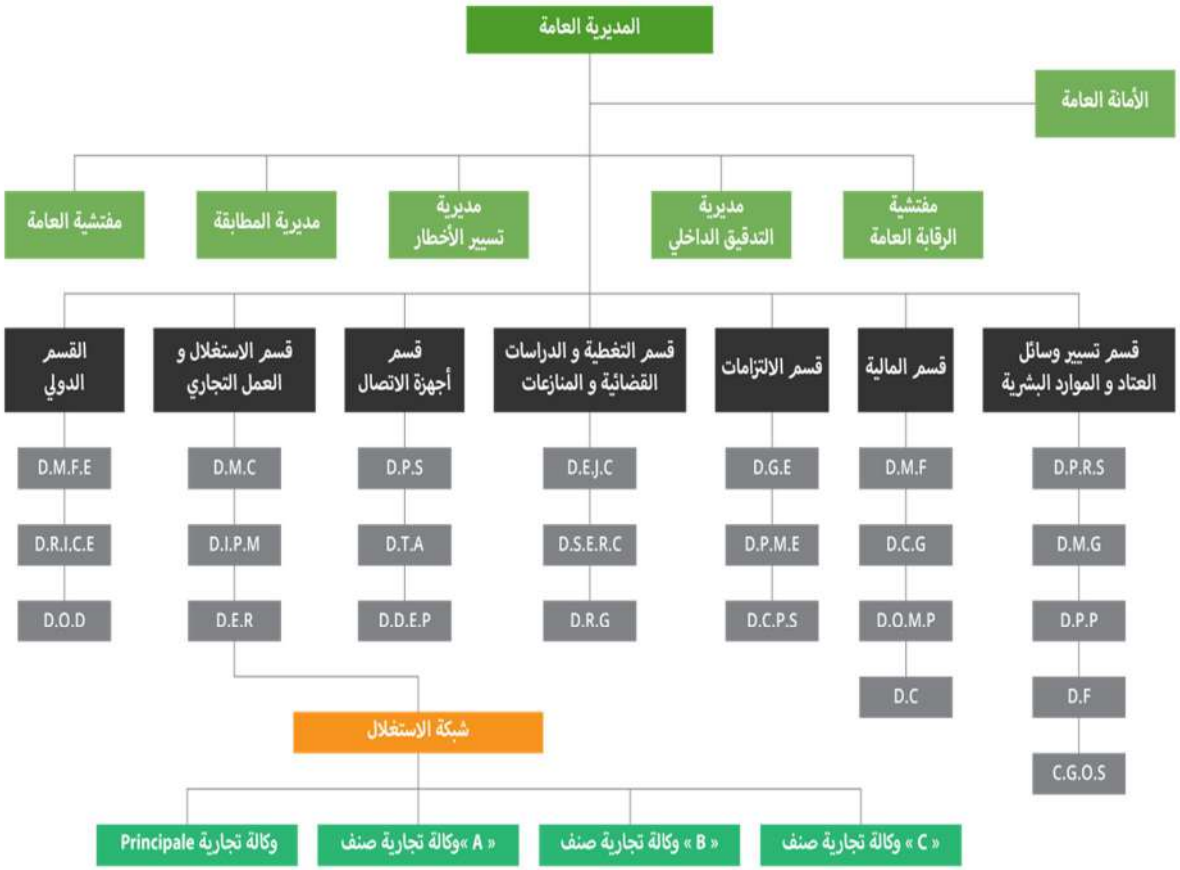

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

- الأمانة العامة؛
- المفتشية الرقابة العامة؛
- المفتشية العامة؛
- المديرية التدقيق الداخلي؛
- مديرية تسيير الأخطار؛
- مديرية المطابقة.

الهياكل التابعة للقسم الدولي

- **DMFE :** مديرية التحركات المالية مع الخارج؛
- **DRICE :** مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية؛
- **DOD:** مديرية العمليات المستندية.

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

- **DER:** مديرية تأطير الشبكات.
- **DMC:** مديرية التسويق و الاتصال.
- **DIPM:** مديرية وسائل الدفع و النقد.

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

- **DDEP:** مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- **DTA:** مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- **DPS:** مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

- **DSERC:** مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
- **DEJC:** مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- **DRG:** مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- **DGE:** مديرية المؤسسات الكبرى
- **DPME:** مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **DCPS:** مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

- **DC:** مديرية المحاسبة
- **DOMP:** مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- **DCG:** مديرية مراقبة التسيير
- **DMF:** مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

- **DPRS:** مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- **DMG:** مديرية الوسائل العامة
- **DPP:** مديرية المحافظة على التراث
- **DF:** مديرية التكوين
- **CGOS:** مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة كيفية قياسها.

أولا: المتغيرات التابعة.

تتمثل المتغيرات التابعة للدراسة الحالية في نسبة الأداء المالي حيث يتم قياس في نسبة الربحية عائد على أصول، عائد على حقوق الملكية، نسبة التكلفة إلى الدخل أما في النسبة السيولة فتم اختيار نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى الودائع خلال سنوات الدراسة بناء على المعلومات المتوفر في قوائم المالية للبنك.

ثانيا: المتغيرات المستقلة.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أربعة نسب من النسب القياس مخاطر الائتمان والمتمثلة في صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، احتياطي السنوي للقروض إلى إجمالي القروض، مخصصات خسائر القروض لإجمالي القروض وأبرز هذه المؤشرات كفاية رأس المال

لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، نرمز لكل متغير بما يلي:

متغيرات المستقلة

cook:دراسة نسبة الملاءة (كفاية رأس المال)؛

NLB/TL: نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض؛

ARL/TL نسبة احتياطي السنوي لخسائر على إجمالي القروض؛

LLA/TL: نسبة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض.

متغيرات تابعة

NLTA: نسبة صافي القروض لإجمالي الأصول؛

LDR: نسبة القروض لإجمالي الودائع ؛

ROE: بالنسبة لعائد على حقوق الملكية؛

C/I بالنسبة نسبة التكلفة إلى الدخل ؛

ROA : بالنسبة لعائد على الأصول.

المطلب الثاني: مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة

من خلال هذا المطلب سيتم تطرق إلى مصادر البيانات بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية المعتمدة.

الفرع الأول: مصادر البيانات.

من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى البيانات الثانوية والبيانات الأولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في:

أولا المصادر الأولية

بالنسبة للجانب التطبيقي فكان الاعتماد على الوثائق و التقارير المالية الصادرة عن البنك الوطني الجزائري قيد الدراسة بالإضافة إلى المعلومات من مقابلة مع رئيس مصلحة مديرية الجهوية للبنك فرع ورقلة.

ثانيا مصادر الثانوية.

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على عملية المسح المكتبي للدراسات السابقة والمراجع المنشورة التي تناولت الموضوع، وذلك بالاستعانة بالكتب، المجلات، الرسائل الجامعية وكذا بعض مواقع الانترنت.

الفرع الثاني:الأدوات الإحصائية المعتمدة.

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية وهي كالتالي:

أولا: أدوات إحصائي وصفي.

وذلك من خلال دراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث سيتم تنظيم وتلخيص المعلومات لتسهيل فهمها ودراستها.

ثانيا: نماذج الانحدار الغير خطي بسيط.

الهدف منها هو بناء عدة نماذج مختلفة واختيار النموذج الأمثل من بينها وذلك لاختبار فرضيات الدراسة من خلال معرفة تأثير كل متغير مستقل وهي مجتمعة (نسبة الملاءة (كفاية رأس المال)، نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، نسبة احتياطي السنوي لخسائر على إجمالي القروض، نسبة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض) على كل المتغير من متغيرات التابعة (نسبة صافي القروض لإجمالي الأصول، نسبة القروض

لإجمالي الودائع، بالنسبة لعائد على حقوق الملكية، بالنسبة نسبة التكلفة إلى الدخل، بالنسبة لعائد على الأصول).

ثالثا: مصفوفةالار تباط(بيرسون)

الهدف من بناء مصفوفة الارتباط لبيرسون هو دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الثاني:عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل الأمور الخاصة بالجانب التطبيقي من خلال عرض النتائج وتحليلها إحصائيا في المطلب الأول، ومناقشتها وتفسيرها اقتصاديا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: دراسة مؤشرات المصرفية حيز الدراسة.

في هذا المطلب سيتم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال المعلومات التي تم جمعها، وتحليلها بالاستعانة بالبرامج الإحصائية المذكورة سابقا.

الفرع الأول: دراسة نسبة الربحية للبنك

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن القيم في تباين وتغاير مستمر حيث تختلف من سنة إلى غير أن هذا الاختلاف راجع إلى أسباب الاقتصادية ومالية مست قطاع المصرفي الوطني ككل حيث أن نلاحظ في كل من:

جدول رقم (2-1) نسب الربحية للبنك.

سنوات	ROA	ROE	C/I
2005	-0.00485141	0.185952181	0.00753558
2006	0.00609043	0.215306877	0.00682715
2007	0.0073566	0.249481613	0.00588319
2008	0.0094462	0.279365876	0.00703315
2009	0.00166704	0.270663268	0.21357779
2010	0.02293047	0.283279398	0.19517043
2011	0.00177462	0.280670952	0.14667606
2012	0.01319391	0.205964884	0.17435923
2013	0.01383826	0.18619058	0.20289568
2014	0.01136543	0.151701616	0.22040815
2015	0.01086305	0.165223577	0.18283535

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىexal 07

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم في تباين وتغاير مستمر حيث تختلف من سنة إلى غير أن هذا الاختلاف راجع إلى أسباب الاقتصادية ومالية مست قطاع المصرفي الوطني ككل والبنك الوطني الجزائري خاصة حيث أن نلاحظ في كل من:

أولا: نسبة العائد على الأصول ROA .

من خلال الجدول نلاحظ أن العائد على الأصول في تغير مستمر، حيث حقق أدنى قيمة سنة 2005م التي قدرة ب 0.48-% وهي سيئة مقارنة بالسنوات القادمة. ثم تبدأ بتحسن % 0.94إلى أن تصلى لسنة 2009م وتنخفض إلى 0.16 % لشهدت بعدها أعلى قيمة حققتها طوال سنوات الدراسة سنة 2010 التي قدرة ب2.29 % والتي تعبر نسبة جد جيدة وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي شهدها البنك الوطني الجزائري كالرفع في راس مال البنك من 14 مليار الى اكثر من 41 مليار بالإضافة الى ارتفاع النتائج في هذه السنوات في تلك السنة لتعاود الانخفاض شديد في السنة الموالية لها مباشرة المقدر ب 0.177 % ثم تستقر نسبيا في السنوات بعد الانخفاض وهذا راجع لزيادة أصول البنك.

ثانيا: نسبة للعائد على حقوق الملكية ROE:

من خلال الجدول الأعلاه يتضح أن عائد على حقوق الملكية شهدت تطورا اجابيا نسبيا في فترات سنوات الدراسة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2010 حيث نلاحظ أنها حققت أكبر نسبة سنة 2010 المقدرة ب 28.3% لتعاود إلى انخفاض مستمر بسبب ظروف الاقتصادية ازمة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 التي حققت فيها أدنى نسبة قدرة ب 15.2 % لتتحسن بعدها في السنة الموالية.

ثالثا:نسبة التكلفة إلى الدخل C/I

من خلال المعطيات الجدول يتبين لنا أن نسبة التكلفة إلى الدخل خلال سنوات الدراسة شهدت تدهورا كبيرا في سنوات الأخيرة من سنة 2009 إلى غاية 2015 وهذا راجع إلى زيادة تكاليف مقارنة بالدخل على رغم من أمن هذه النسبة عرفة استقرار نسبيا في بداية سنوات الدراسة من 2005-2008

شكل بياني رقم (2-2) يمثل نسب الربحية

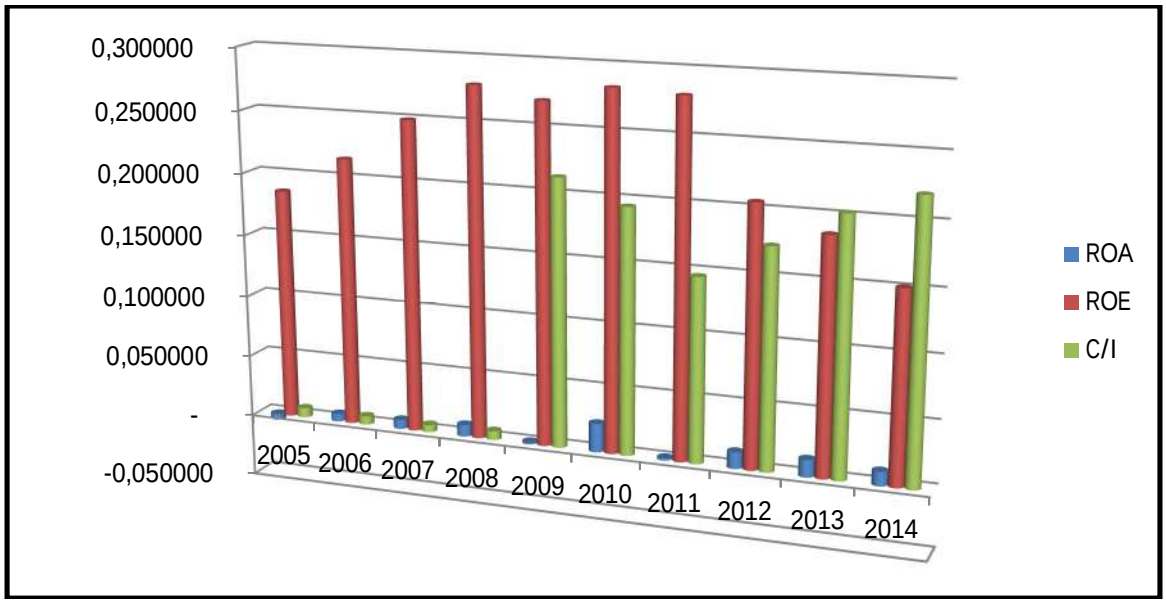

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات exal 07.

شكل رقم: (2-3) يمثل نسبة العائد على الأصول.

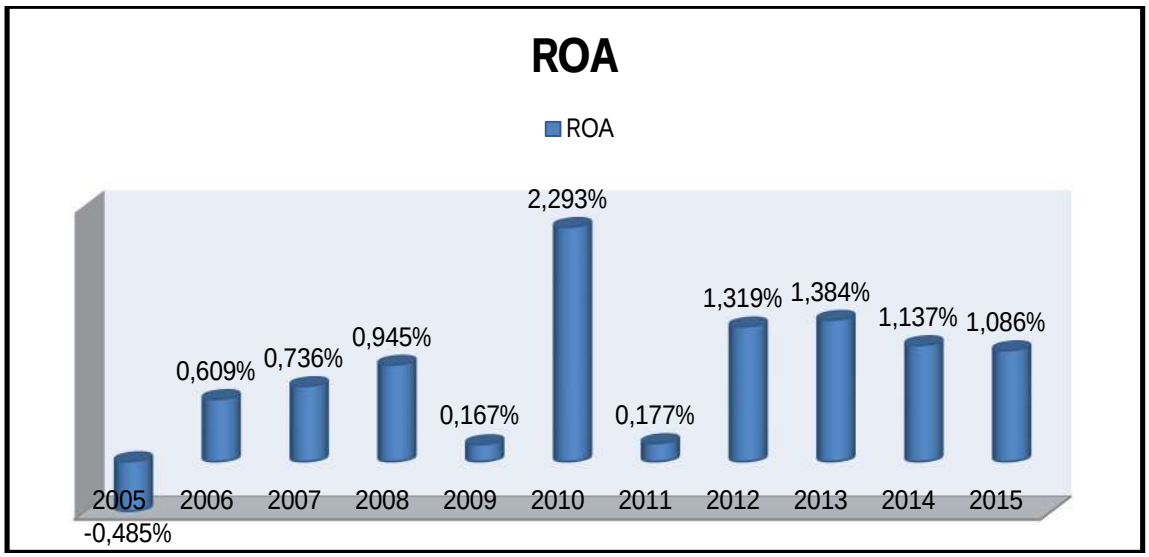

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات exal 07.

الفرع الثاني: دراسة نسب السيولة

يمثل الجدول مجموعة من النسب المدروسة لمعرفة حالة سيولة البنك والتي تشير في كل من:

جدول رقم (2-2)يمثل نسبة سيولة للبنك

سنوات	LDR	NLTA
2005	0.675321454	0.204266868
2006	0.784445516	0.338644408
2007	0.823755587	0.20255945
2008	0.905629552	-0.183191085
2009	0.927637058	-0.126608942
2010	0.819567433	0.332060091
2011	0.983809246	0.223334695
2012	0.97364797	0.199322232
2013	0.957860049	0.217978476
2014	0.980653786	0.261423593
2015	0.929760661	0.160188403

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على exal 07

أولا: نسبة القروض لإجمالي الودائع

من خلال الجدول تبين أن نسبة القروض لإجمالي الودائع مرتفعة بالاستمرار خلال فترات الدراسة، غير أنها تشهد في سنة 2010 تغير بنسبة 81.96 % لتعاود الارتفاع في السنة الموالية برغم من أنها حققت أدنى نسبة سنة 2005 والمقدرة ب67.53% مقارنة بسنة 2010.

ثانيا:نسبة صافي القروض لإجمالي الأصول.

من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة صافي القروض لإجمالي الودائع متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث لوحظ أنها حققت أعلى نسبة سنة 2006 والمقدرة ب 33.86% وهي نسبة غير مقبولة إذ كل ما كانت نسبة أقل زادت معها سيولة البنك وحققت أدنى نسبة 18.32- % سنة 2008 وهي أفضل نسبة سيولة حققها البنك في تلك الفترة ليعود إلى الارتفاع وتذبذب إلى أن تستقر في سنة 2015 في 26.14% .

شكل بياني رقم(2-4):مخطط بياني يمثل نسب السيولة للبنك

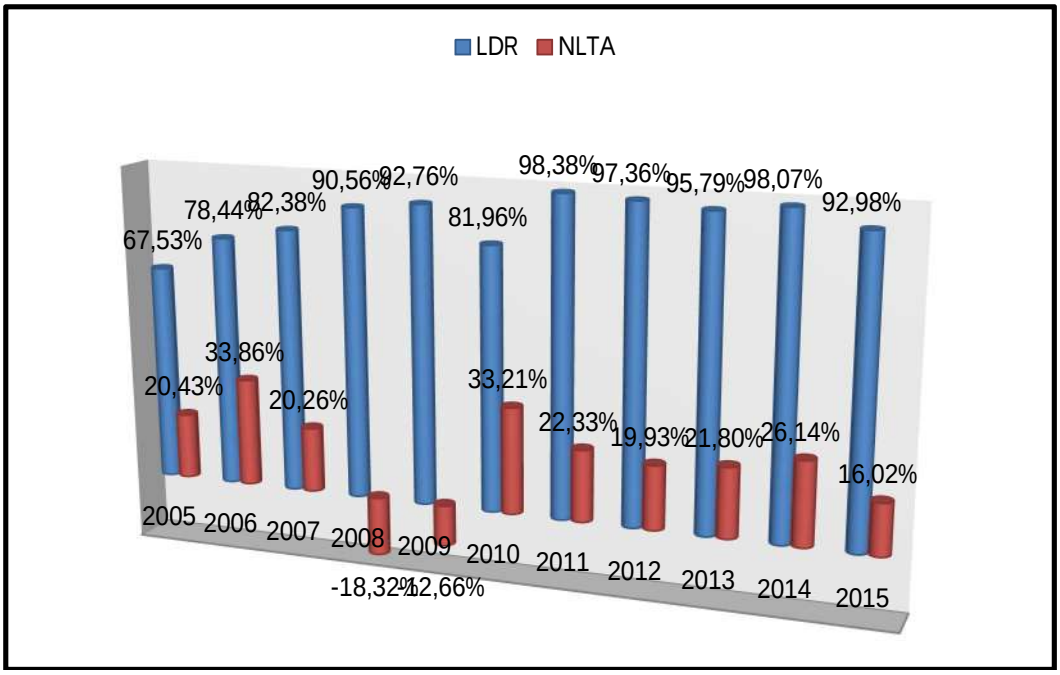

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات exal 07.

دراسة نسبة مخاطر الائتمان

في هذا الجدول يتم عرض مجموعة من مؤشرات ونسب في قياس مخاطر الائتمان التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات اللازمة.

جدول رقم (2-3) يمثل نسب قياس مخاطر الائتمان.

السنوات	LLA/TL	ARL/TL	NLB/TL	Cook
2005	0.00189171	0.016313806	0.01204343	0.0279
2006	0.00138783	0.012084674	0.00948443	0.0295
2007	0.00124055	0.009063672	0.00681875	0.0306
2008	0.00098106	0.007185769	0.00786327	0.0217
2009	0.01721625	0.03243748	0.00976286	0.0676
2010	0.03595197	0.049895841	0.0059089	0.0736
2011	0.0129687	0.041278758	0.00927532	0.0822
2012	0.01478022	0.028720707	0.00928788	0.0755
2013	0.02350024	0.037998801	0.01268796	0.0675
2014	0.00067447	0.034630277	0.0124901	0.0806
2015	0.00068249	0.045273778	0.01262276	0.0796

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على exal 07

أولا: نسبة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروضLLA/TL .

من خلال جدول رقم (2-3) يتبين لنا بأن نسبة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض كانت في الفترة من سنة 2005 إلى غاية 2008 مستقرة نسبيا لترتفع مباشرة من سنة 2009 إلى غاية 2013 وهذا راجع لارتفاع مخصصات خسائر القروض على حساب إجمالي القروض وبعد كل هذه الارتفاعات تعاود استقرار نسبيا في السنة 2014-2015 حيث حققت أكبر نسبة سنة 2010 والتي قدرت ب 3.59 % وأفضل نسبة سنة 2014 التي قدرة ب 0.068% .

ثانيا: نسبة احتياطي السنوي لخسائر على إجمالي القروض ARL/TL.

تبين لنا من خلال معطيات الجدول أن نسبة التي حققت احتياطي السنوي لخسائر على إجمالي القروض في تذبذب مستمر طوال سنوات الدراسة حيث كانت نتائج في الفترة من سنة 2005 إلى غاية 2008 متناقصة نسبيا لترتفع مباشرة في السنوات التالية بشكل متذبذب كثيرا في ارتفاع والانخفاض (من سنة 2009 إلى غاية 2013) وهذا راجع لارتفاع احتياطي السنوي لخسائر على حساب إجمالي القروض لتستقر في السنة الأخيرة على 3.53% حيث حققت هذه النسبة أدنى نسبة 0.72% التي تعد أفضل قيمة و كانت أعلى نسبة حققتها سنة 2010 المقدرة ب 4.55% .

ثالثا: نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض NLB/TL.

من خلال جدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض في تذبذب مستمر وغير مستقر نسبيا طوال سنوات الدراسة يحث حققت أدنى نسبة سنة 2010 المقدرة ب 0.59% وأعلا نسبة سنة 2013 المقدرة ب 1.27% وهذا التذبذب راجع لارتفاع عمولة على القروض على حساب أعباء الاقراض.

شكل بياني رقم(2-5) يمثل مؤشرات مخاطر الائتمان

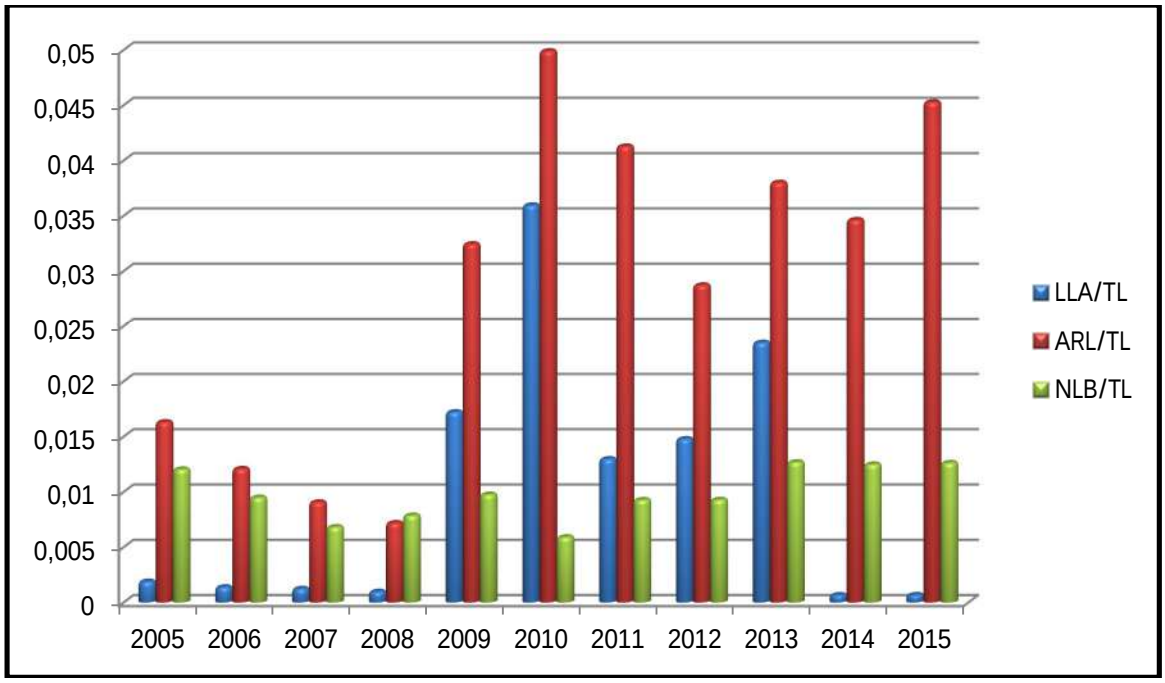

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات0.7 exal.

رابعا: دراسة نسبة الملاءة (كفاية رأس المال) cook.

من خلال المعطيات الجدول تبين لنا نسبة الملاءة البنك لم تعطى لها أهمية كبيرة خلال الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 غير أنها في تحسن وطور مستمر الراجع إلى رفع من رأس المال أساسي برغم من أنها لم تحقق النسبة المطلوبة إلا في سنة 2011 و سنة 2014 حيث حققت هذه النسبة أعلا نسبة سنة 2011 المقدرة ب 8.22% وأدنى نسبة سنة 2008 المقدرة ب 2.17 %.[1]

[1] فما يخص طريقة حساب نسبة كوك وفق المعلومات المتاحة بالاعتماد على معطيات وقدمت من طرف البنك حيث ان هذه نسبة تم حسابها شكليا

شكل رقم (2-6) يمثل نسبة كفاية رأس المال.

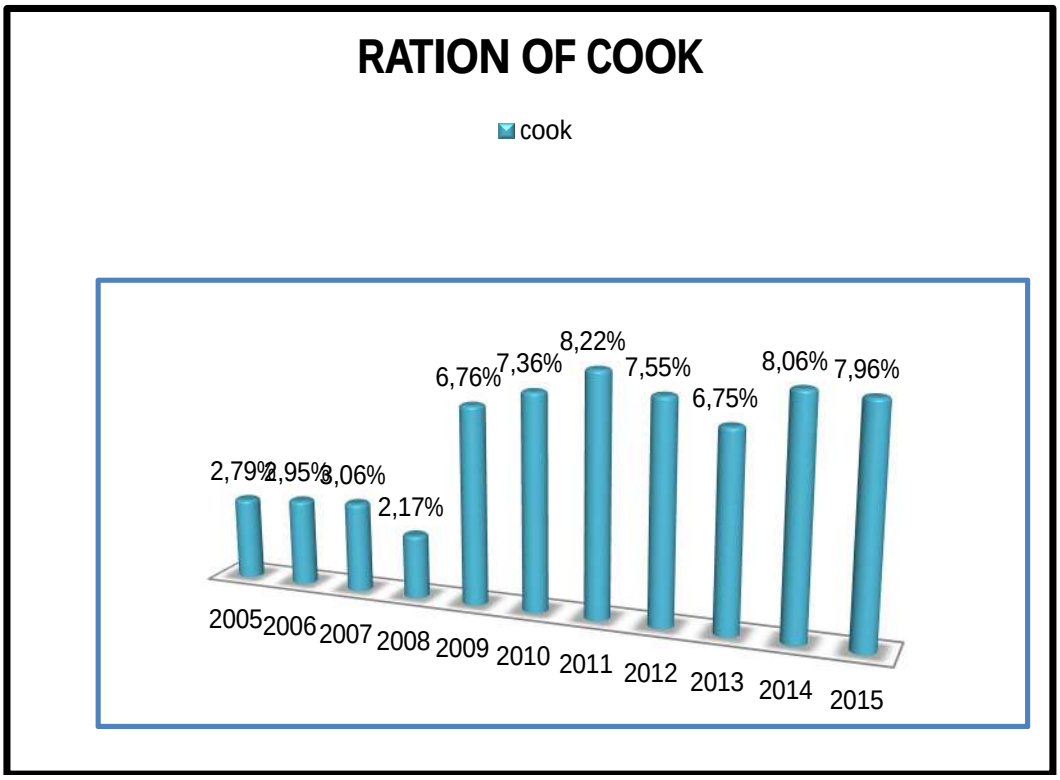

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات exal 07.

المطلب الثاني:دراسة إحصائية لأثر مخاطر الائتمان على أداء المالي.

بعد اجراء دراسة تحليل مالي بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الاداء المالي سيتم في هذا المطلب تحليل احصائي لدراسة أثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي.

الفرع الأول:تحديد نموذج الدراسة.

يتم تناول موضوع الدراسة واختباره بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسير الظاهرة المدروسة بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eviews 09 .وينطلق اختبار النموذج الدراسة التطبيقية بناء على معطيات مالية وكذا توضح أثر مؤشرات مخاطر الائتمان على نسب الأداء المالي في البنوك التجارية، فقد تم تقصي عن شكل العلاقة الدالة بين متغيرات نسبة مخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة وتأثيرها على نسب الأداء المالي (الربحية، السيولة) كمتغيرات تابعة حيث يتم تقدير نماذج من الشكل التالي:

1)- ROE = f (COOK .LLA_TL. NLB_TL .ARL_TL).
2)-LDR =f (COOK .LLA_TL.NLB_TL.ARL_TL).
3)- NTLTA =f (COOK .LLA_TL .NLB_TL . ARL_TL).
4)- C_I= f (COOK . LLA_TL . NLB_TL . ARL_TL).

5)- ROA =f (COOK . LLA_TL. NLB_TL .ARL_TL).

ومن ثم تم تقدير النماذج انحدار الغير الخطي البسيطة بناءا على مجموعة من الاختبارات (Akaike info criterion، Durbin -watson star ، Hamman -quinn criter ، Schawarz criterion ، R- squared) والتي منها تم إختيار النماذج التي تحقق القيمة الأكبر في الاختبارات من بين الأخرى (إنظر إلى الملاحق رقم 10) .

شكل نماذج الانحدار الغير الخطي البسيط بعد الاختبارات:

1. LS LOG(C_I) C LOG(COOK) LOG(LLA_TL) LOG(NLB_TL) LOG(ARL_TL).
2. LS LOG(C_ROA) C COOK LLA_TL NLB_TL ARL_TL.
3. LS CNTLTA C LOG(COOK) LOG(LLA_TL) LOG(NLB_TL) LOG(ARL_TL).
4. LS LOG(C_I) C LOG(COOK) LOG(LLA_TL) LOG(NLB_TL) LOG(ARL_TL).
5. LS ROE C LOG(COOK) LOG(LLA_TL) LOG(NLB_TL) LOG(ARL_TL).

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

أولا:نموذج انحدار الغير خطي لحقوق الملكية ROE

من خلال الجدول التالي يمكن تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر وذلك من خلال الاختبارات التالية:

الجدول رقم (2-4)

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 13:21
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.345590	0.230450	-1.499631	0.1844
LOG(COOK)	-0.008131	0.063194	-0.128672	0.9018
LOG(LLA_TL)	0.011969	0.009489	1.261295	0.2540
LOG(NLB_TL)	-0.124118	0.050646	-2.450677	0.0497
LOG(ARL_TL)	-0.009469	0.052628	-0.179920	0.8631

R-squared	0.727487	Mean dependent var	0.224891
Adjusted R-squared	0.545812	S.D. dependent var	0.049567
S.E. of regression	0.033405	Akaike info criterion	-3.657274
Sum squared resid	0.006695	Schwarz criterion	-3.476412
Log likelihood	25.11501	Hannan-Quinn criter.	-3.771282
F-statistic	4.004326	Durbin-Watson stat	2.427202
Prob(F-statistic)	0.064406		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

أ .اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

-اختبار المعنوية الإحصائية لβ_0

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابت نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 \\ H_1: B_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $Prob\ B_0=0.18 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية ثانية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_0 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_0 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05.

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_1

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 \\ H_1: B_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $Prob\ B_1=0.90 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية ثانية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_1 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_1 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05.

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_2

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_2 = 0 \\ H_1: B_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $Prob\ B_2=0.90 > 0.05$ ومنه نرفض فرضية ثانية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_2 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_2 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05.

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_3

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_3 = 0 \\ H_1: B_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_3=0.04 <0.05 ومنه نرفض فرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_3 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_3 هي قيمة غير عشوائية ومنه لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_4

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_4 = 0 \\ H_1: B_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_4=0.86 >0.05 ومنه نرفض فرضية ثانية H_1 ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_2 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_4 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

ب .اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الكلي نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1: \text{ou mois } (B_0 \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.5.

ت .اختبار جودة التوفيق

من أجل اختبار جودة التوفيق نعتمد على معامل التحديد المصحح والذي يقوم بدراسة القدرة التفسيرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن المعادلة المقدرة تفسر لنا 54 في المئة من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع ROE وهي تعبر عن جودة توفيق جيدة، أما النسبة المتبقية 36% ترجع إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج.

ث .اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson)

من أجل إجراء هذا الاختبار نعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: P = 0 عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: P≠ 0 وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالاستعانة بالجدول رقم(4.2) نستخرج قيمة (DW) والملحق رقم سبعة نستخرج كل من قيمة(d_L ; d_u)حيث:

n =11 (عدد المشاهدات)؛

K = 4 (عدد المتغيرات المستقلة.)

ومنه: $d_{u\,2}$ = 1.72 $d_{L.1}$ = 3.56

والشكل التالي يبين مناطق قبول ورفض الاختبار:

الشكل رقم (7.2) مناطق قبول ورفض اختبار(DW)

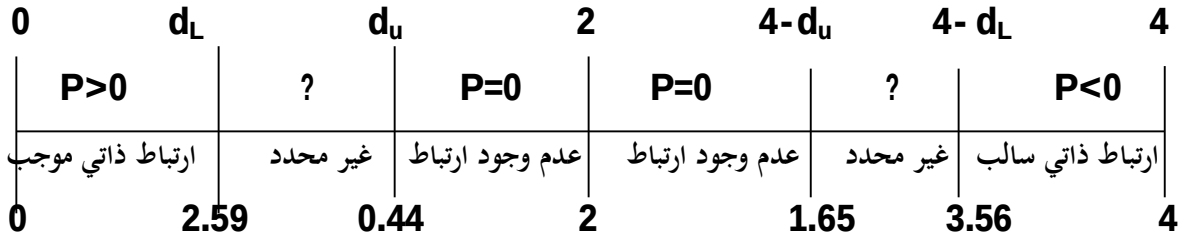

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة (DW) والتي تساوي 2.42 تقع ضمن المجال($d_{u\,2}$) أي نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضيةH_0 أن هناك وجود ارتباط ذاتي للأخطاء موجب.

النموذج مصحح

بعد تصحيح النموذج وحذف المتغيرات التي لها ارتباط موجب تصبح المعادلة من الشكل التالي:

ROE = C(1) + C(2)*LOG(NLB_TL)

ROE = -0.493561237765 - 0.154496628006*LOG(NLB_TL)

الجدول رقم (2-5)

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 00:37
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.493561	0.176277	-2.799925	0.0207
LOG(NLB_TL)	-0.154497	0.037854	-4.081431	0.0028

R-squared	0.649233	Mean dependent var	0.224891
Adjusted R-squared	0.610259	S.D. dependent var	0.049567
S.E. of regression	0.030944	Akaike info criterion	-3.950293
Sum squared resid	0.008618	Schwarz criterion	-3.877948
Log likelihood	23.72661	Hannan-Quinn criter.	-3.995896
F-statistic	16.65808	Durbin-Watson stat	2.356838
Prob(F-statistic)	0.002752		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

من خلال الجدول نلاحظ أن معنوية الكلية للنموذج ارتفعت وهذا يعني أن بإزالة باقي متغيرات النموذج لا يؤثر سلبا في معنوية النموذج بل ترتفع بمقدار 0.61

من خلال المعادلة الأخيرة نقوم بتفسير المعالم المقدرة كما يلي:

1. معلمة الحد الثابت: B_0 نلاحظ من المعادلة أن عند انعدام جميع متغيرات الدراسة فإن القيمة المقدرة ل ROE ؛ تساوي-0.493561237765

2. معلمة المتغير المستقل $_1$: B نلاحظ من المعادلة أن عند انخفاض NLB_TL بواحد وحدة تنخفض ROE ب 0.1544966280062- وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة العائد على حقوق الملكية.

3 .اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson)

من أجل إجراء هذا الاختبار نعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: P = 0 عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: P≠ 0 وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالاستعانة بالجدول رقم(4.2) نستخرج قيمة (DW) والملحق رقم سبعة نستخرج كل من قيمة $(d_L ; d_u)$ حيث:

n =11 (عدد المشاهدات)؛

K = 1 (عدد المتغيرات المستقلة.)

ومنه: $d_{u\,2}$ =1.32 $d_{L.1}$ =0.93

والشكل التالي يبين مناطق قبول ورفض الاختبار:

الشكل رقم (8.2) مناطق قبول ورفض اختبار(DW)

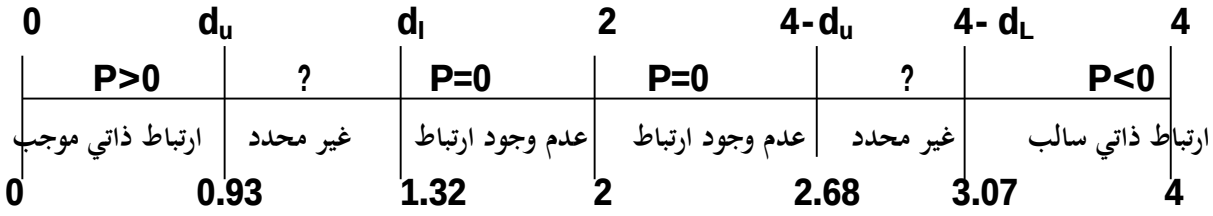

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة (DW) والتي تساوي 2.35 تقع ضمن المجال($d_{u\,2}$) أي نرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل فرضية H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ثانيا: نموذج انحدار الغير خطي للقروض إلى الودائع

جدول رقم (2-6)

Dependent Variable: LDR
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 12:58
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.635879	0.424962	3.849470	0.0085
LOG(COOK)	0.438750	0.116534	3.765003	0.0093
LOG(LLA_TL)	0.009638	0.017498	0.550772	0.6017
LOG(NLB_TL)	0.087195	0.093394	0.933625	0.3865
LOG(ARL_TL)	-0.270185	0.097049	-2.784011	0.0318

R-squared	0.768549	Mean dependent var	0.887463
Adjusted R-squared	0.614248	S.D. dependent var	0.099181
S.E. of regression	0.061600	Akaike info criterion	-2.433343
Sum squared resid	0.022768	Schwarz criterion	-2.252482
Log likelihood	18.38339	Hannan-Quinn criter.	-2.547351
F-statistic	4.980841	Durbin-Watson stat	2.434663
Prob(F-statistic)	0.040986		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

من خلال مخرجات الجدول أعلاه يمكن تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر وذلك من خلال الاختبارات التالية:

أ .اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

-اختبار المعنوية الإحصائية ل β_0

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابت نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 \\ H_1: B_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $Prob\ B_0=0.0085 < 0.05$ ومنه نقبل فرضية ثانية H_1 ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_0 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_0هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية0.05.

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_1

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 \\ H_1: B_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $Prob\ B_1=0.0093 < 0.05$ ومنه نقبل فرضية ثانية H_1 ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_1 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_1هي قيمة غير عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_2

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_2 = 0 \\ H_1: B_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_2=0.06 >0.05 ومنه نرفض فرضية ثانية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_2 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_2 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_3

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_3 = 0 \\ H_1: B_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_3=0.38 >0.05 ومنه نرفض فرضية H_1 ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_3 لاتختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_3 هي قيمة عشوائية ومنه ليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_4

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_4 = 0 \\ H_1: B_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن Prob B_4=0.03 <0.05 ومنه نقبل فرضية ثانية H_1ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_4 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_1 هي قيمة غير عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

ب .اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الكلي نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1: \text{ou mois } (B_0 \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن Prob-f= 0.04 ≤0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05

ت .اختبار جودة التوفيق

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن المعادلة المقدرة تفسر لنا 61 في المئة من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع LDR وهي تعبر عن جودة توفيق جيدة، أما النسبة المتبقية 39 في المئة ترجع إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج.

ث .اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson)

من أجل إجراء هذا الاختبار نعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: P = 0 عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: P≠ 0 وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالاستعانة بالجدول رقم(4.2) نستخرج قيمة (DW) والملحق رقم سبعة نستخرج كل من قيمة(d_L ; d_u)حيث:

n =11 (عدد المشاهدات)؛

K = 1 (عدد المتغيرات المستقلة.)

ومنه: $d_{u\,2}$ =1.32 $d_{L.1}$ =0.93

والشكل التالي يبين مناطق قبول ورفض الاختبار:

الشكل رقم (9.2) مناطق قبول ورفض اختبار(DW)

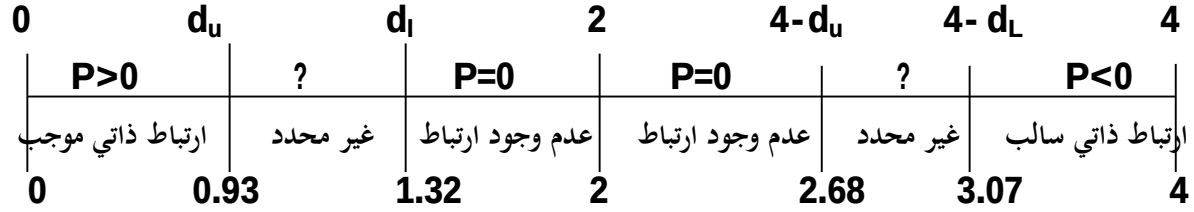

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة (DW) والتي تساوي 2.35 تقع ضمن المجال($d_{u\,2}$) أي نرفض الفرضية البديلة H_1 و نقبل فرضية H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ومنه تعطى المعادلة تعطى بالشكل التالي:

Estimation Equation:

LDR = C(1) + C(2)*LOG(COOK) + C(3)*LOG(LLA_TL) + C(4)*LOG(NLB_TL) + C(5)*LOG(ARL_TL)

Substituted Coefficients:

LDR = 1.63587947702 + 0.438750433917*LOG(COOK) + 0.00963761197694* LOG(LLA_TL) + 0.0871952969692*LOG(NLB_TL) - 0.270184657817*LOG(ARL_TL)

بعد تصحيح النموذج تصبح المعادلة من الشكل التالي:

Estimation Equation:

==========

LDR = C(1) + C(2)*LOG(COOK) + C(3)*LOG(ARL_TL)

Substituted Coefficients:

==========

LDR = 1.25238060659 + 0.421439308303*LOG(COOK) - 0.23631309073*LOG(ARL_TL)

وتكون مخرجات الجدول من الشكل التالي:

الجدول رقم (2-7)

Dependent Variable: LDR
Method: Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 10:27
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.252381	0.103742	12.07202	0.0000
LOG(COOK)	0.421439	0.106460	3.958680	0.0042
LOG(ARL_TL)	-0.236313	0.080987	-2.917907	0.0194

R-squared	0.734763	Mean dependent var	0.887463
Adjusted R-squared	0.668454	S.D. dependent var	0.099181
S.E. of regression	0.057108	Akaike info criterion	-2.660727
Sum squared resid	0.026091	Schwarz criterion	-2.552210
Log likelihood	17.63400	Hannan-Quinn criter.	-2.729132
F-statistic	11.08086	Durbin-Watson stat	2.599312
Prob(F-statistic)	0.004949		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

من خلال الجدول نلاحظ أن معنوية الكلية للنموذج ارتفعت وهذا يعني أن بإزالة باقي متغيرات النموذج لا يؤثر سلبا في معنوية النموذج بلا ترتفع بمقدار 0.66

من خلال المعادلة الأخيرة نقوم بتفسير المعالم المقدرة كما يلي:

معلمة الحد الثابت: B_0 نلاحظ من المعادلة أن عند انعدام جميع متغيرات الدراسة فإن القيمة المقدرة ل LDR؛ تساوي 1.6358

معلمة المتغير المستقل $_1$: B نلاحظ من المعادلة أن عند زيادةCOOK بواحد وحدة ترتفع LDR ب 0.42وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاءة رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع.

معلمة المتغير المستقل $_2$: B نلاحظ من المعادلة أن عند انخفاض ARL_TL بواحد وحدة ترتفع LDRب 0.236 وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة احتياطي السنوي لخسائر إلى إجمالي القروض ونسبة القروض إلى الودائع.

ثالثا: نموذج انحدار الغير خطي لنسبة التكلفة إلى الدخل:

الجدول رقم (2-8)

Dependent Variable: LOG(C_I)
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 13:11
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.634766	3.278704	2.633591	0.0389
LOG(COOK)	2.805344	0.899092	3.120196	0.0206
LOG(LLA_TL)	0.135437	0.135005	1.003202	0.3545
LOG(NLB_TL)	0.490362	0.720564	0.680525	0.5216
LOG(ARL_TL)	0.048088	0.748758	0.064224	0.9509

R-squared	0.952170	Mean dependent var	-2.874369
Adjusted R-squared	0.920283	S.D. dependent var	1.683297
S.E. of regression	0.475264	Akaike info criterion	1.653063
Sum squared resid	1.355256	Schwarz criterion	1.833924
Log likelihood	-4.091846	Hannan-Quinn criter.	1.539055
F-statistic	29.86113	Durbin-Watson stat	1.565001
Prob(F-statistic)	0.000422		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

أ .اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

-اختبار المعنوية الإحصائية ل β_0

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة الحد الثابت نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 \\ H_1: B_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_0=0.0389 <0.05 ومنه نقبل فرضية ثانية H_1 ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_0 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_0هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية0.05.

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_1

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغيرالتابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 \\ H_1: B_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_1=0.0209 <0.05 ومنه نقبل فرضية ثانية H_1 ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_1 تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_1هي قيمة غير عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_2

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_2 = 0 \\ H_1: B_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_2=0.3545 >0.05 ومنه نقبل فرضية ثانية H_1 ونرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_2 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_2هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_3

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_3 = 0 \\ H_1: B_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن Prob B_3=0.5216 >0.05 ومنه نرفض فرضية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_3 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_3 هي قيمة عشوائية ومنه ليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

-اختبار المعنوية الإحصائية ل B_4

لاختبار المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغير التابع نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_4 = 0 \\ H_1: B_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن $Prob\ B_4=0.9509 > 0.05$ نرفض فرضية ثانية H_1ونقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة المقدرة ل B_4 لا تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة ل B_4 هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية.0.05

ب .اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الكلي نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1: \text{ou mois } (B_0 \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن $Prob\text{-}f= 0.0004 \leq 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة غير عشوائية وبالتالي لها دلالة إحصائية في الواقع عند مستوى معنوية 0.05

ت .اختبار جودة التوفيق

من أجل اختبار جودة التوفيق نعتمد على معامل التحديد المصحح $\overline{\mathcal{R}}^2$ والذي يقوم بدراسة القدرة التفسيرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن المعادلة المقدرة تفسر لنا 92 في المئة من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع(C_I) وهي تعبر عن جودة توفيق جيدة، أما النسبة المتبقية 8 في المئة ترجع إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج. تعطى المعادلة تعطى بالشكل التالي:

المعادلة تعطى بالشكل التالي:

Estimation Equation:

LOG(C_I) = C(1) + C(2)*LOG(COOK) + C(3)*LOG(LLA_TL) + C(4)*LOG(NLB_TL) + C(5)*LOG(ARL_TL)

Substituted Coefficients:

LOG(C_I) = 8.63476635439 + 2.80534352688*LOG(COOK) + 0.135437214568*LOG(LLA_TL) + 0.490361913137*LOG(NLB_TL) + 0.048088199811*LOG(ARL_TL)

عند حذف المتغيرات التي ليست لها معنوية يصبح النموذج من الشكل التالي:

الجدول رقم (2-9)

Dependent Variable: LOG(C_I)
Method: Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 20:41
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.369728	0.779044	8.176335	0.0000
LOG(COOK)	3.123985	0.259615	12.03314	0.0000

R-squared	0.941481	Mean dependent var	-2.874369
Adjusted R-squared	0.934979	S.D. dependent var	1.683297
S.E. of regression	0.429228	Akaike info criterion	1.309307
Sum squared resid	1.658127	Schwarz criterion	1.381651
Log likelihood	-5.201186	Hannan-Quinn criter.	1.263703
F-statistic	144.7965	Durbin-Watson stat	1.774745
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

بعد تصحيح النموذج تصبح المعادلة من الشكل التالي:

Estimation Equation:
==========
LOG(C_I) = C(1) + C(2)*LOG(COOK)
Substituted Coefficients:
==========
LOG(C_I) = 6.36972841702 + 3.12398462332*LOG(COOK)

وعليه من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معنوية الكلية للنموذج ارتفعت وهذا يعني أن بإزالة باقي متغيرات النموذج لا يؤثر سلبا في معنوية النموذج بلا ترتفع بمقدار 0.93

من خلال المعادلة الأخيرة نقوم بتفسير المعالم المقدرة كما يلي:

معلمة الحد الثابت: B_0 نلاحظ من المعادلة أن عند انعدام جميع متغيرات الدراسة فإن القيمة المقدرة ل C_I ؛ تساوي 6.36972841702

معلمة المتغير المستقل $_1$: B نلاحظ من المعادلة أن عند زيادة COOKبواحد وحدة ترتفع نسبة C_I ب3.12398462332 وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة تكلفة إلى الدخل

ث .اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin – Watson)

من أجل إجراء هذا الاختبار نعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0: P = 0 عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: P≠ 0 وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالاستعانة بالجدول رقم(4.2) نستخرج قيمة (DW) والملحق رقم سبعة نستخرج كل من قيمة (d_L ; d_u) حيث:

n =11 (عدد المشاهدات)؛

K = 1 (عدد المتغيرات المستقلة.)

ومنه: $d_{u\,2}$ =1.32 $d_{L.1}$ =0.93

والشكل التالي يبين مناطق قبول ورفض الاختبار:

الشكل رقم (10.2) مناطق قبول ورفض اختبار(DW)

0	d_u	d_l	2	4-d_u	4- d_L	4
P>0	?	P=0	P=0	?	P<0	
ارتباط ذاتي موجب	غير محدد	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	غير محدد	ارتباط ذاتي سالب	
0	0.93	1.32	2	2.68	3.07	4

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة (DW) والتي تساوي 1.77 تقع ضمن المجال (d_l) أي نرفض الفرضية البديلة H_1و نقبل فرضية H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

رابعا: نموذج انحدار الغير خطي لصافي القروض إلى إجمالي الأصول

الجدول رقم (2-10)

Dependent Variable: CNTLTA
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 13:01
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013359	1.371318	0.009741	0.9925
LOG(COOK)	-0.157994	0.376045	-0.420146	0.6890
LOG(LLA_TL)	-0.029126	0.056466	-0.515808	0.6244
LOG(NLB_TL)	-0.137095	0.301376	-0.454899	0.6652
LOG(ARL_TL)	0.244555	0.313168	0.780907	0.4645

R-squared	0.165141	Mean dependent var	0.366362
Adjusted R-squared	-0.391432	S.D. dependent var	0.168516
S.E. of regression	0.198779	Akaike info criterion	-0.090289
Sum squared resid	0.237079	Schwarz criterion	0.090572
Log likelihood	5.496592	Hannan-Quinn criter.	-0.204297
F-statistic	0.296710	Durbin-Watson stat	1.321830
Prob(F-statistic)	0.870169		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة للنموذج ليست لها معنوي إحصائية مع المتغير التابع وعليه نجد أن:

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الكلي نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1: \text{ou mois } (B_0 \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن Prob-f= 0.87 وهي أكبر تماما من 0.05ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد أي معلمة تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع .

ومنه النموذج ليست له دلالة إحصائية في الواقع حتى وإن تم حذف المتغيرات التالي لها ارتباط قوي مع بعضها البعض.

خامسا: نموذج انحدار الغير خطي لعائد على الأصول.

الجدول رقم (2-11)

Dependent Variable: LOG(C_ROA)
Method: Least Squares
Date: 04/25/17 Time: 13:25
Sample: 2005 2015
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.963231	1.051505	-3.769102	0.0093
COOK	14.86965	21.65405	0.686691	0.5179
LLA_TL	3.203443	28.83029	0.111114	0.9151
NLB_TL	-102.1837	109.6854	-0.931608	0.3875
ARL_TL	-5.543021	41.79083	-0.132637	0.8988

R-squared	0.325902	Mean dependent var	-4.234897
Adjusted R-squared	-0.123496	S.D. dependent var	0.610669
S.E. of regression	0.647279	Akaike info criterion	2.270876
Sum squared resid	2.513820	Schwarz criterion	2.451738
Log likelihood	-7.489818	Hannan-Quinn criter.	2.156868
F-statistic	0.725196	Durbin-Watson stat	1.953350
Prob(F-statistic)	0.605802		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviaws

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة للنموذج ليست لها معنوي إحصائية مع المتغير التابع وعليه نجد أن:

اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الكلي نقوم بوضع الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0 \\ H_1: \text{ou mois } (B_0 \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن Prob-f= 0.60 وهي أكبر تماما من 0.05ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد أي معلمة تختلف معنويا عن الصفر وأن القيمة المقدرة هي قيمة عشوائية وليست لها دلالة إحصائية في الواقع .

ومنه النموذج ليست له دلالة إحصائية في الواقع حتى وإن تم حذف المتغيرات التالي لها ارتباط قوي مع بعضها البعض.

المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج.

بعد ان تم حساب وشرح المتغيرات ماليا وإحصائيا سيتم الان تفسير النتائج ودراسة أثر بعضها على بعض بغيت اثبات ونفي الفرضيات واستخلاص العلاقة اثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي.

الفرع الأول: تفسير النتائج المتعلقة بالتحليل المالي لمتغيرات الدراسة.

1. نسب الأداء المالي.

1-1 نسب الربحية البنك:

أ- نسبة العائد على الأصول:

من خلال النتائج المتحصل عليها في حساب النسب الاداء المالي أعلاه لوحظ أن هذه النسبة في تطور ملحوظ طوال سنوات الدراسة مما يبين لنا أن البنك له القدرة على اقتناء الودائع بتكاليف معقولة وإعادة استثمارها في الاستثمارات المربحة، مما يدل ذلك على الأداء الإداري والإستراتيجية المتبناة من قبل البنك جيدة في الاستخدام الفعال للأصول كما يمكن لها تحسين هذه النسبة من خلال زيادة العائد على الأصول إما عن طريق زيادة هوامش الربح أو دوران الأصول.

ب- نسبة العائد على حقوق الملكية:

تبين نتائج الدراسة المتحصل عليها أعلاه، برغم من التذبذب الذي شهدته هذه النسبة نتيجة لعدة أسباب سياسة واقتصادية غير أنها حققت استقرارا نسبيا خلال فترة الدراسة مما يدل على الكفاءة الإدارية المعتبرة في تحقيق صافي الأرباح لكل رأس مال للمساهمين.

ت- نسبة التكلفة إلى الدخل:

بحسب النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (2-1)، بعد ما عرفت هذه نسبة استقرارا في السنوات الأربعة الأولى من فترة الدراسة شهدت تدهورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى زيادة التكاليف على حساب الدخل الناتج عن التشغيل و السبب الرئيسي لتدهور هذه النسبة، راجع إلى القروض الممنوحة المدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة بالإضافة إلى القروض طويلة الأجل المتعثرة مما يحتم على البنك إعادة جدولة القروض بغية استردادها مع الفوائد.

1-2 نسب السيولة:

أ- نسبة القروض إلى إجمالي الودائع:

من خلال النتائج السابقة لوحظ أن هذه النسبة C/I في ارتفاع مستمرة خلال فترات الدراسة مما يدل على أن البنك قد كان في جملة من الضغوطات السياسة جعلته يفرط في منح القروض في تلك الفترة بدون قيام بدراسة جدوى كافية من ربحية المشاريع مما عرضها لمخاطر تلبية البنك مطالبات المودعين في هذه الفترة الذي قد

يضطرها إلى بيع بعض القروض عند الخسارة، وهذا راجع إلى انخفاض السيولة المصرف وكل هذا بسبب تعثر القروض الممنوحة للشباب المدعمة من طرف الدولة.

ب- صافي القروض إلى إجمالي الأصول:

أظهرت معطيات نسبة NLTA في إرتفاع متفاوت خلال فترة الدراسة أي أن بنك كان يستثمر في القروض من إجمالي الأصول بإفراط برغم من احتمالية البنك تحقق ربح أعلى وهذا راجع الى تحقيق عوائد من وراء الاصول البنك والطني الجزائري.

2. مؤشرات مخاطر الائتمان:

1.2. نسبة كفاية رأس المال:

تشير نتائج التحليل أن برغم من أنها لم تصل نسبة COOK إلى النسبة المطلوبة - أكبر أو تساوي ثمانية مرة من رأس المال بحسب بازل 1- خلال سنوات الدراسة إلى مرتين وذلك سنة 2011 و 2014 غير أنها سعى البنك إلى تحسين هذه النسبة وهذا ما لوحظ في شكل بياني رقم (2-6) وذلك بسب البيئة البنكية النشطة فيه والظروف الاقتصادية المحيطة به.

2.2. نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

يبن تحليل نتائج للجدول رقم (2.3) أن نسبة LLA/TL كانت جيدة خلال الفترة من 2005 إلى غاية سنة 2008 ثم بدأ بالارتفاع وهذا راجع إلى زيادة في مخصصات الخسائر القروض مابين 2009 إلى غاية 2014 وهذا بسبب إرتفاع نسبة القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في تلك الفترة بسبب القروض المدعمة من طرف الدولة.

3.2. نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض.

من خلال تحليل نتائج أعلاه لوحظ أن نسبة NLB/TL متذبذبة في فترة الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع العمولة الاقتراض على حساب تكاليف مما يعني عدم تحصيل فوائد على القروض الممنوحة في تلك الفترة مقارنة بالتكاليف على الودائع بشكل الذي يسمح بتعويض فارق بين عمولتي الاقراض والاقتراض، برغم من الدولة هي التي تدفع هذه الفوارق ولكن بعد نهاية فترة القرض.

4.2. نسبة احتياطي السنوي لخسائر على إجمالي القروض.

من خلال تحليل للنتائج المستخلصة من الجدول رقم(1.2) تبين أن هذه النسبة كانت متناقصة في أربعة سنوات الأولى من الدراسة إلى أن شهدت الارتفاع متذبذبا في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى زيادة احتياطي السنوي لخسائر على القروض طويلة الأجل وذلك لتحوط من مخاطر الناجمة عن القروض المشكوك فيها والتي كانت نتيجة قرارات مالية خارج سيطرة البنك.كقرار منح الائتمان وتدعيم القروض للشباب.

خلاصة النتائج

من خلال تحليلات ونتائج السابقة لوحظ أنه في الفترة التي تتدخل فيها سياسة الدولة في دعم القروض بمختلف أنواعها وظروف الاقتصادية التي مر ت بها الدولة في تلك الفترة مما يؤثر ذلك سلبا على أداء المالي للبنك وذلك كون هذه القروض المدعومة لم تأتي بالنتيجة المتوقعة وهذا ما أثر على أداء المالي للبنك الوطني الجزائري خاصة في أداء السيولة مما جعلها أما جملة من المخاطر

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة النتائج مخرجات برنامج الاحصائي Eviews 09

بعد إدخال متغيرات الدراسة وتقدير نماذج في برنامج الاحصائيEviews ، سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها وذلك لاستنتاج العلاقة الموجودة بين متغيرات التابعة ومتغيرات المستقلة وعليه:

من خلال استخدام نموذج الغير الخطي البسيط على متغيرات الدراسة والمتمثلة في خمسة متغيرات لقياس أداء البنك (نسب السيولة، نسب الربحية) وللوصول إلى نموذج الرياضي الأمثل الذي يعطي أكبر تفسير لمتغيرات، حيث أظهرت الدراسة أن مخاطر الائتمان تؤثر على الأداء المالي من خلال نسب الربحية عن طريق (عائد على حقوق الملكية، نسبة التكلفة إلى الدخل) ونسبة السيولة (نسبة القروض إلى إجمالي الودائع).

حيث أظهر النموذج الأول على وجود علاقة عكسية بين عائد على حقوق الملكية ونسبة صافي الأعباء إلى إجمالي القروض،وهذا امر جيد حيث تجاوزت القدرة التفسيرية للنموذج حوالي 61% وهي نسبة عالية جدا لكون النموذج يحتوى على متغير واحد.

أما النموذج الثاني للأداء المالي المقاس بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع يبن وجود علاقة طردية مع نسبة كفاية رأس المال وأخرى عكسية مع نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، حيث أظهرت المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة تفسيرا للمتغير التابع LDR بنسبة 66% وعليه للنموذج قدرة تفسيرية جيدة.

أما النموذج الثالث للأداء المالي فقد أظهر وجود علاقة طردية مع نسبة كفاية رأس المال والتي فسرها النموذج بنسبة تجاوزت 94% وهي نسبة عالية جدا مما يبين لنا مدى تأثير نسبة كفاية رأس المال على نسبة تكلفة إلى الدخل.

أما النموذج الرابع والخامس للأداء المالي بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة عائد على الأصول فهو يظهر عدم تأثير النموذجين بمخاطر الائتمان كونها تحتوي على الأصول بمختلف أنواعها كما لوحظ أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لا تأثر في أي نموذج من نماذج الانحدار.

وعليه يمكن القول أن مخاطر الائتمان لا تؤثر على النسب التي تعالج بإجمالي الأصول و نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي أيضا لا تؤثر على النسبة المستعملة في الدراسة.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا. وكان الهدف منه تطبيق ما توصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

وبعد إجراء الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري BNA، وباستخدام نماذج الانحدار غير الخطي البسيط لاختبار مدى تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي، حيث تم التوصل إلى وجود تأثيرات الايجابية وعكسية لبعض النماذج بين المتغيرات الدراسة كما فسرت بعض النماذ ج على عدم وجود تأثيرات بين بعض المتغيرات.

وبهذا تم التوصل إلى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة خاصة فيما يخص كفاية رأس المال.

الخاتمة

ملخص الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة في موضوع بالغ الأهمية في المجال المصرفي فقد تمت محاولة معرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث قامت الدراسة بالإلمام كل الخطوات التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري في عملية إدارة مخاطر الائتمان للحد منها بغية رفع من أداء المالي للبنك، لذا تم في هذه الدراسة معالجة هذه الاشكالية من كافة الجوانب قدر الامكانية وبحسب توفر المعطيات من خلال فصلين تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ولقد تركزت الدراسة حول استعراض أدبيات إدارة مخاطر الائتمان وطرق الحد منها كما تم تطرق إلى أدبيات حول الأداء المالي، أما في الفصل الثاني الذي تم إسقاط مفاهيم الجانب النظري على البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى إجراء دراسة قياسيه لمعرفة نوع العلاقة بين متغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطر الائتمان) والمتغيرات التابعة (نسبة الأداء المالي).

1. اختبار الفرضيات: ـ

- **الفرضية الأولى:** يتم تحسين الأداء المالي للبنوك عن طريق تحسين إدارة مخاطر الائتمان.توصلنا لقبولها وذلك بعد أن تم اثباتها في الدراسة التطبيقية عن طريقة الدراسة قياسية بين متغيرات الدراسة.
- **الفرضية الثانية:** طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الأداء المالي للبنك B.A.N هي علاقة طردية، تم نفي الفرضية بعد ما تم اختبارها في الفصل التطبيقي حيث تم توصل من خلال النموذجين الرابع والخامس من الدراسة الاحصائية بأن ليس كل مؤشرات مخاطر الائتمان تأثر على نسب الأداء المالي .
- **الفرضية الثالثة:** توجد دلالة إحصائية بين المتغيرين الدراسة، حيث تم التوصل على قبول الفرضية بعد ما تم برهنتها نظريا من خلال الدر اسات (MAGNIFIQUEK UGIRASE JOSIANE، NOVEMBER 2013) و(2005 Gérard hirigoyen)، (Marina N. Lapteva 2004.06.23.) وتطبيقيا من خلال نماذج الاحصائية لانحدار الخطي الغير البسيط الأول، والثاني والثالث.

2. نتائج البحث:

كما تم التوصل إلى جملة من النتائج تثبت وتنفي صحة فرضيات الموضوع والتي يمكن تلخيصها التالية

1. مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرف كونها تأتي نتيجة عدة تراكمات لتعثرات مرتبطة بنشاط الاقتراض.
2. مخاطر الائتمان لا تؤثر على النسب الأداء المالي التي تعالج بإجمالي الأصول ؛

3.نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض في إدارة مخاطر الائتمان لا تؤثر على النسبة المستعملة في الدراسة لقايس الأداء المالي؛

4. وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال وكل من نسبة تكلفة إلى الدخل وإجمالي قروض إلى الودائع ؛

5. وجود علاقة عكسية بين نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض وكل من عائد على حقوق الملكية وإجمالي قروض إلى الودائع ؛

3. آفاق الدراسة:

ويبقى المجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا التي لم نتمكن من التطرق إليها نظرا للصعوبات التي واجهتنا في الدراسة وقلة المعلومات، لهذا نقدم مجموعة من الاقتراحات التي نراها جديرة بأن تكون أفاق بحث جديدة:

1. إعادة إجراء الدراسة على البنوك الاسلامية؛
2. ضرورة إعادة الدراسة بمتغيرات أخرى المتعلقة بالقروض المتعثرة كونها تعطي نتائج أفضل حسب رأينا؛
3. إجراء دراسة مقارنة بين تحسين أداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية؛
4. التوسع في عينة الدراسة والسنوات الدراسة لإجراء دراسة قياسية أفضل؛
5. التركيز والتوسع في الدراسة على نسبة كفاية رأس المال ونسبة تعثر القروض إلى إجمالي القروض.

توصيات الدراسة:

1- تدريب والتكوين المستمر لموظفي البنوك والتأهيل خاصة فيما يخص جانب الائتمان وبغية استعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها .ومتكون جهاز اداري نشطة لمواجهة مخاطر الائتمان

2- قيام بانشطة احترازية تتناسب مع التعليمات المفاجئة لتدخل الدولة مو تنمية جانب الاصول كونها اقل عرضة المخاطر المتنوعة كاستخدام اصول طويلة الاجال في مشاريع استثمارية مربحة أو عمل البنك كشريك في احدى هذه الاستثمارات .

3- ضرورة وجود ارتباط وتكامل بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الاحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي فقط لتقييم مخاطر الائتمان.

4- أن يستند البنك في قرار منح القرض من عدمه على دارسة الجدوى لمخاطر المتعمقة بالمشروع مراد تمويله وتقيم أهلية المقترض، وعدم الاعتماد والاكتفاء على الضمانات في منح القروض.

5-تدعيم عملية الافصاح والشفافية في المصارف الجزائرية وحثهم على نشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور.

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

أ. الكتب

1. محمد ابراهيم عبد الرحيم،**اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2015.
2. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006 .
3. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**،الطبعة الأولى،المملكة الأردنية الهامشية عمان،دار الفكر ناشرون وموزعون، سنة 2013.
4. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1 ، الجزائر،2006 .
5. شقيري نوري موسى وأخرون،**إدارة مخاطر**،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،سنة 2012.

ب. المذكرات ورسائل الجامعية:

أطروحة دكتوراه:

1. بن فرج زوينة،**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف- الجزائر،عام 2014/2013

مذكرات الماجستير:

1. إيمان انجرو،**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)**، مذكرة ماجستير،-غير منشورة-،تخصص محاسبة،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة،جامعة تشرين،سوريا،سنة 2007/2006.
2. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير -غير منشورة-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011/2012،ص12.
3. بن شنة فاطمة،**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**،مذكرة ماجستير،-غير منشورة-،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،سنة 2010.
4. ذيب حسين، **فعالية نظام المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010**،مذكرة ماجستير، -غير منشورة-،تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012.

5. زغاشو فاطمة الزهراء،**إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة قسنطينة -50-**،مذكرة ماجستيرفي علوم التسيير،-غير منشورة-،تخصص إدارة مالية،جامعة قسنطينة 2،الجزائر،2014.

6. قارون أحمد، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**،مذكرة ماجستير-غير منشورة-، في ميدان دراسات المالية والمحاسبية المعمقة،جامعة فرحات عباس سطيف .

مذكرات ماستير

1. بوشمال آمال، **تسيير المخاطر البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة 2010-2012**،مذكرة ماستر،تخصص التقنيات الكمية في مالية الكمية،سنة 2014-2015.

2. حفيان جهاد،**إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية دراسة اسبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة2012**،مذكرة ماستير في العلوم المالية،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.

ت. منشورات مؤسسة

1. معهد الدراسات المصرفية،**اتفاقية بازل الثالثة basel 3**، الكويت، السلسلة الخامسة العدد 5،ديسمبر 2012 www.kibs.kw

ج. المقالات والمداخالات:

المقالات.

1.سامي يوسف كمال محمد، **بازل ومدي ملائمتها للتطبيق في المصارف الاسلامية،** http://www.simpopdf.com

2. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

3. طرشي محمد،مداخلة بعنوان:**دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**،جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر

4.قاسيمي آسيا وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل.** http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob/fichiers/publications%20nationales/%D9

مداخلات وملتقيات.

1. حرفوش سهام وصحراوي إيمان،مداخلة بعنوان:**دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**،جامعة فرحات عباس سطيف،21 أكتوبر 2009.

2. شريف مصباح أبو كرش،**إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**،ملتقى بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة،جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005م،

3. مفتاح صالح ورحال فاطمة،مداخلة بعنوان **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا، أيام من 09-10 سبتمبر 2013.

4. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن افريل- 2007

5. كمال رزيق،**مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية**،ملتقى في الخرطوم السودان سنة 2012.

[1]- **سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - الجزائر،ص ص9-8.

ح. مجلات

1. بريش عبد القادر،زهير غراية،**مقررات بزل 3 وودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**.،مجلة الاقتصاد والمالية العدد00 سنة 2015.

2. حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر،**القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية -بازل 2**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.

3. جزراوي ابراهيم محمد على ونادية شاكر النعيمي،**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط 2007المالية - العراقي للاستثمار خلال الفترة2005** ،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد 83،مقبول للنشر،جامعة بغداد،سنة 2010

المواقع الالكترونية بالغة العربية

1. بازل 2 والأزمة المالية العالمية،www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc .

2. -www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc

3-www.bna.dz بتاريخ 22 أفريل 2017.

ثانيا: المراجعة باللغة الأجنبية

أ. **الكتب:**

1. Gérard hirigoyen,**management de la banque risques relation client organisation**,publié par pearson education France,2005,.

2. Ken Brown et Peter Moles**, Credit Risk Management**, Edinburgh Business School Heriot- Watt University Edinburgh EH14 4AS United Kingdom, First published in Great Britain in .2008.

ب. المذكرات ورسائل الجامعية:

1. Abdelkader Derbali،**Performance bancaire en période de crise ,** Mastère en finance et banque, Université de Sousse Tunisie, 2010.
2. Marina N. Lapteva. **CREDIT RISK MANAGEMENT IN THE BANK**. Vestnik Samara State University of Economics. Letter from the Bank of Russia "On typical banking risks" №70_T of 23.06.2004.
3. UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, **THE EFFECT OF CREDIT RISK MAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA,**thedegree of Master, Business Administration , School of Business, University of Nairobi, RWANDA,NOVEMBER 2013.

ت. منشورات مؤسسة

1. La gestion du risque de crédit au sein des PME Bloomfield Investment PME Plaquette؛d'information،http://www.bloomfield-investment.com/wp-content/uploads/2015/12/4-La-plaquette-Bloomfield-PME-fr.pdf
2. Manfredo Añez، **Riesgo Crediticio ;** Revista Iberfinanzas ،Santa Cruz Bolivia؛p1،**http://www.monografias.com/trabajos-pdf/riesgo-crediticio/riesgo-crediticio.pdf**

ث. مجلات

1. Marina N. Lapteva. **CREDIT RISK MANAGEMENT IN THE BANK**. Vestnik Samara State University of Economics. Letter from the Bank of Russia "On typical banking risks" №70_T of 23.06.2004.
2. MD AMINUL ISLAM . **An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio**. Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129. University Indpendent Bangladesh . Accepted November 19, 2014.
3. SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAMED KHARISS,le crédit bancaire:histoire et typologie(bank credit: history and typology),international journal of innovation and applied studies,N°8,SEP 2014.

ج. المواقع الالكترونية بالغة الأجنبية

1. http://www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp
2. http://www.ekonomija.cg.yu/dokumenta/ekonometrija/Durbin-Watson%20statistika.htm
3. http://www.memoireonline.com/10/12/6395/m_Performance-bancaire-en-periode-de-crise10.html
4. http://www.cibeg.com/Arabic/Business/Pages/Risk-Management.aspx

الملاحق

ملحق رقم (1.1): ميزانية 2005

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	45 599 659 252,71
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	124 503 754 927,12
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	18 645 619 160,89
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	290 999 970 725,03
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	27 726 395 000,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	283 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 452 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	285 794 092,60
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	5 866 498 279,84
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	942 569 166,90
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 698 910 170,53
TOTAL ACTIF	609 067 252 863,23

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	21 787 351 053,60
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	436 728 497 775,85
- COMPTES D'EPARGNE	198 775 396 845,20
- AUTRES DETTES	237 953 100 930,65
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	1 641 094 238,08
6)- COMPTES DE REGULARISATION	94 020 850 114,11
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 541 203 099,91
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 991 155 332,60
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 051 497 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	0,00
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	-2 954 835 846,20
TOTAL PASSIF	609 067 252 863,23

Tableau des Comptes de Résultats — Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		26 115 524 206,27
60- Charges bancaires	4 589 672 910,42	
80- Marge bancaire		**21 525 851 295,85**
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
73- Production de l'entreprise P/Elle-même		0,00
77- Produits divers		24 034 508,54
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61- Mat.& Fournitures consommés	148 851 131,34	
62- Services	841 551 225,11	
63- Frais de personnel	2 783 995 090,07	
64- Impôts & Taxes	544 016 208,41	
66- Frais divers	860 476 809,68	
68- Dotations amortis.& Provis	585 759 808,12	
83- Résultats d'exploitation		**15 784 335 350,76**
79- Produits hors exploitation		35 653 836 018,62
69- Charges hors exploitation	54 393 007 215,58	
84- Résultats hors exploitation		**(18 739 171 196,96)**
83- Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 196,96)
880- Résultat brut de l'exercice		**2 954 835 846,20**
886- Provision pour Risque de crédit	0,00	
889- Impôt s/Les bénéfices des sociétés	0,00	
88- Résultat de l'exercice		**(2 954 835 846,20)**

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	**185 233 329 931,78**
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 657 744 565,55
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	12 325 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	41 501 767 528,99
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	117 748 724 656,49
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	**104 861 309 443,08**
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	104 861 309 443,08
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

ملحق رقم (1.2): مزانية 2006

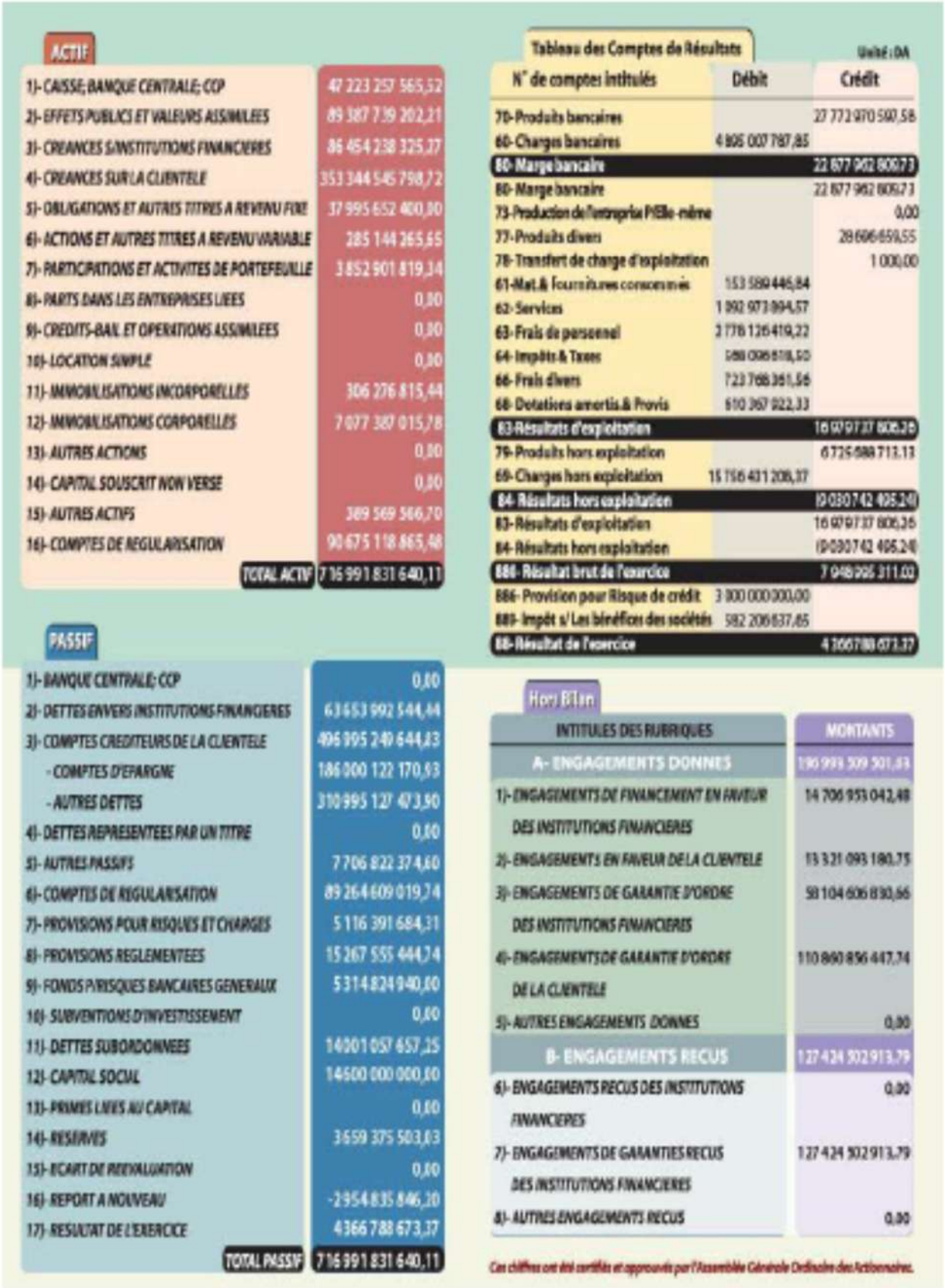

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	47 223 257 565,52
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	89 387 739 202,21
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	86 454 238 325,27
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	353 344 545 798,72
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	37 995 652 400,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 852 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	306 276 815,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	7 077 387 015,78
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	389 569 566,70
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 675 118 865,48
TOTAL ACTIF	7 16 991 831 640,11

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		27 772 970 592,58
60- Charges bancaires	4 805 007 787,85	
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
73- Production de l'entreprise P/elle-même		0,00
77- Produits divers		28 696 659,55
78- Transfert de charge d'exploitation		1 000,00
61-Mat.& fournitures consommés	153 589 446,84	
62- Services	1 892 973 894,57	
63- Frais de personnel	3 776 126 419,22	
64- Impôts & Taxes	588 096 518,50	
66- Frais divers	723 768 361,56	
68- Dotations amortis.& Provis	610 367 822,33	
83-Résultats d'exploitation		16 97 97 37 806,26
79- Produits hors exploitation		6 725 588 713,13
69- Charges hors exploitation	15 156 431 206,37	
84- Résultats hors exploitation		(0 030 742 406,24)
83- Résultats d'exploitation		16 97 97 37 806,26
84- Résultats hors exploitation		(0 030 742 406,24)
88- Résultat brut de l'exercice		7 948 265 311,02
686- Provision pour Risque de crédit	3 800 000 000,00	
889- Impôt s/ Les bénéfices des sociétés	582 206 637,65	
88- Résultat de l'exercice		4 366 788 673,37

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	63 653 992 544,64
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	496 995 249 644,83
- COMPTES D'EPARGNE	186 000 122 170,93
- AUTRES DETTES	310 995 127 473,90
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	7 706 822 374,60
6)- COMPTES DE REGULARISATION	89 264 609 019,74
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 116 391 684,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 314 824 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	-2954 835 846,20
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	4366 788 673,37
TOTAL PASSIF	7 16 991 831 640,11

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	190 998 309 501,83
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 706 953 042,48
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	15 321 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	59 104 606 830,66
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	110 860 856 447,74
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	127 424 302 913,79
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	127 424 302 913,79
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

ملحق رقم (1.3): ميزانية 2007

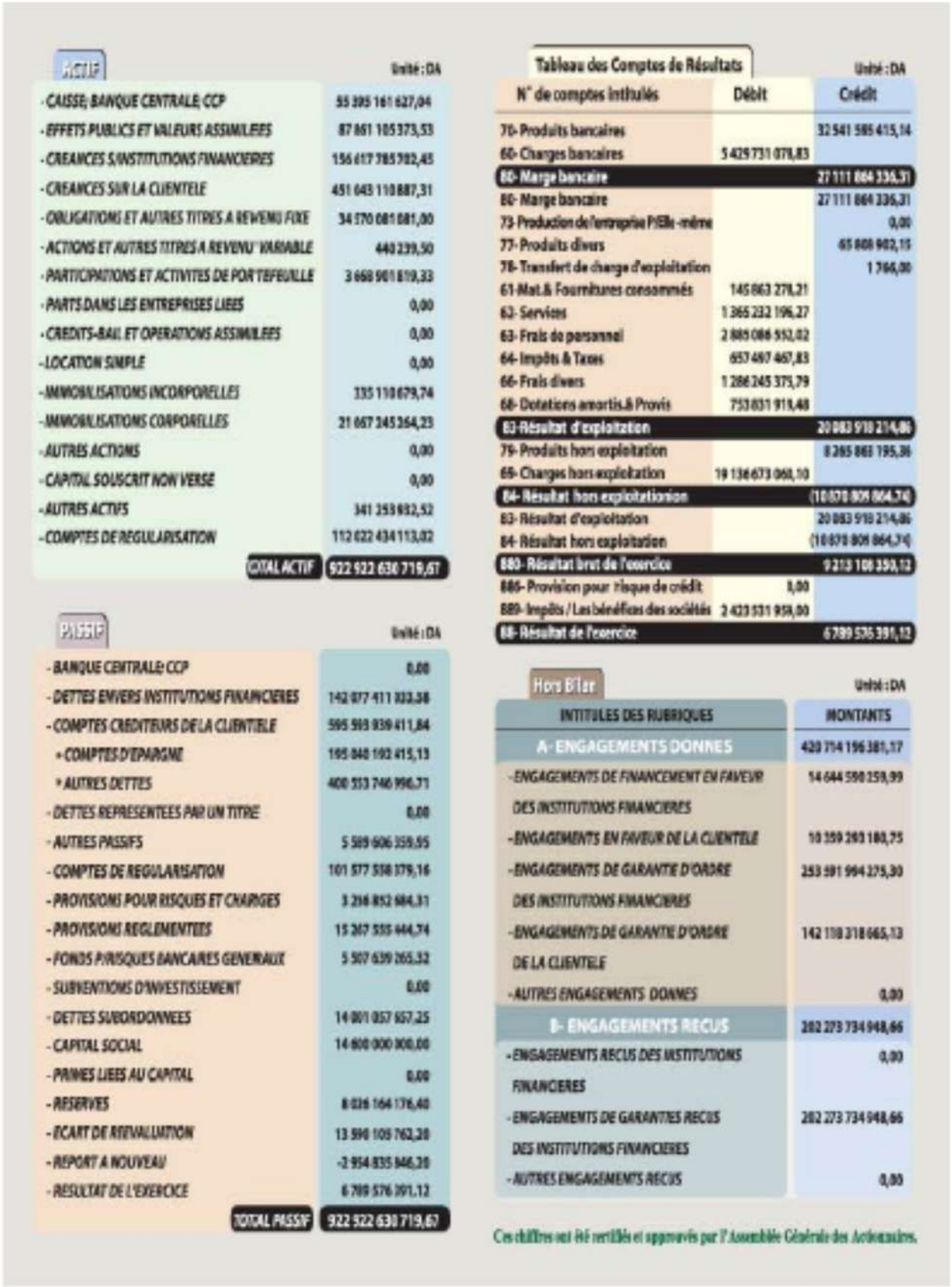

ACTIF

Unité : DA

- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	55 395 161 627,04
- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	87 861 105 373,53
- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	156 617 785 782,45
- CREANCES SUR LA CLIENTELE	451 043 110 887,31
- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	34 570 081 081,00
- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	440 239,50
- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 668 901 819,33
- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
- LOCATION SIMPLE	0,00
- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	335 110 879,74
- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 667 245 264,23
- AUTRES ACTIONS	0,00
- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
- AUTRES ACTIFS	341 253 932,52
- COMPTES DE REGULARISATION	112 022 434 113,02
TOTAL ACTIF	922 922 630 719,67

PASSIF

Unité : DA

- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	142 077 411 833,58
- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	595 593 939 411,84
* COMPTES D'EPARGNE	195 040 192 415,13
* AUTRES DETTES	400 553 746 996,71
- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
- AUTRES PASSIFS	5 589 606 359,95
- COMPTES DE REGULARISATION	101 577 558 379,16
- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 216 852 684,31
- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
- FONDS PARISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 507 639 265,32
- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
- RESERVES	8 026 164 176,40
- ECART DE REEVALUATION	13 590 109 762,20
- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 946,20
- RESULTAT DE L'EXERCICE	6 789 576 391,12
TOTAL PASSIF	922 922 630 719,67

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		32 541 585 415,14
60- Charges bancaires	5 429 731 078,83	
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
73- Production de l'entreprise P/elle -même		0,00
77- Produits divers		65 808 902,15
78- Transfert de charge d'exploitation		1 766,00
61-Mat.& Fournitures consommés	145 863 278,21	
62- Services	1 365 232 196,27	
63- Frais de personnel	2 885 086 552,02	
64- Impôts & Taxes	657 497 467,83	
66- Frais divers	1 286 245 375,79	
68- Dotations amortis.& Provis	753 831 918,48	
83-Résultat d'exploitation		20 883 910 214,86
79- Produits hors exploitation		8 285 863 195,26
69- Charges hors exploitation	19 136 673 060,10	
84- Résultat hors exploitationion		(10 870 809 864,74)
83- Résultat d'exploitation		20 883 910 214,86
84- Résultat hors exploitation		(10 870 809 864,74)
880- Résultat brut de l'exercice		9 213 100 350,12
885- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	2 423 531 959,00	
88- Résultat de l'exercice		6 789 576 391,12

Hors Bilan

Unité : DA

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	420 714 196 381,17
-ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 644 590 259,99
-ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	10 359 293 180,75
-ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	253 591 994 275,30
-ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	142 118 318 665,13
-AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	282 273 734 948,66
-ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
-ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	282 273 734 948,66
-AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

ملحق رقم (1.4): ميزانية 2008

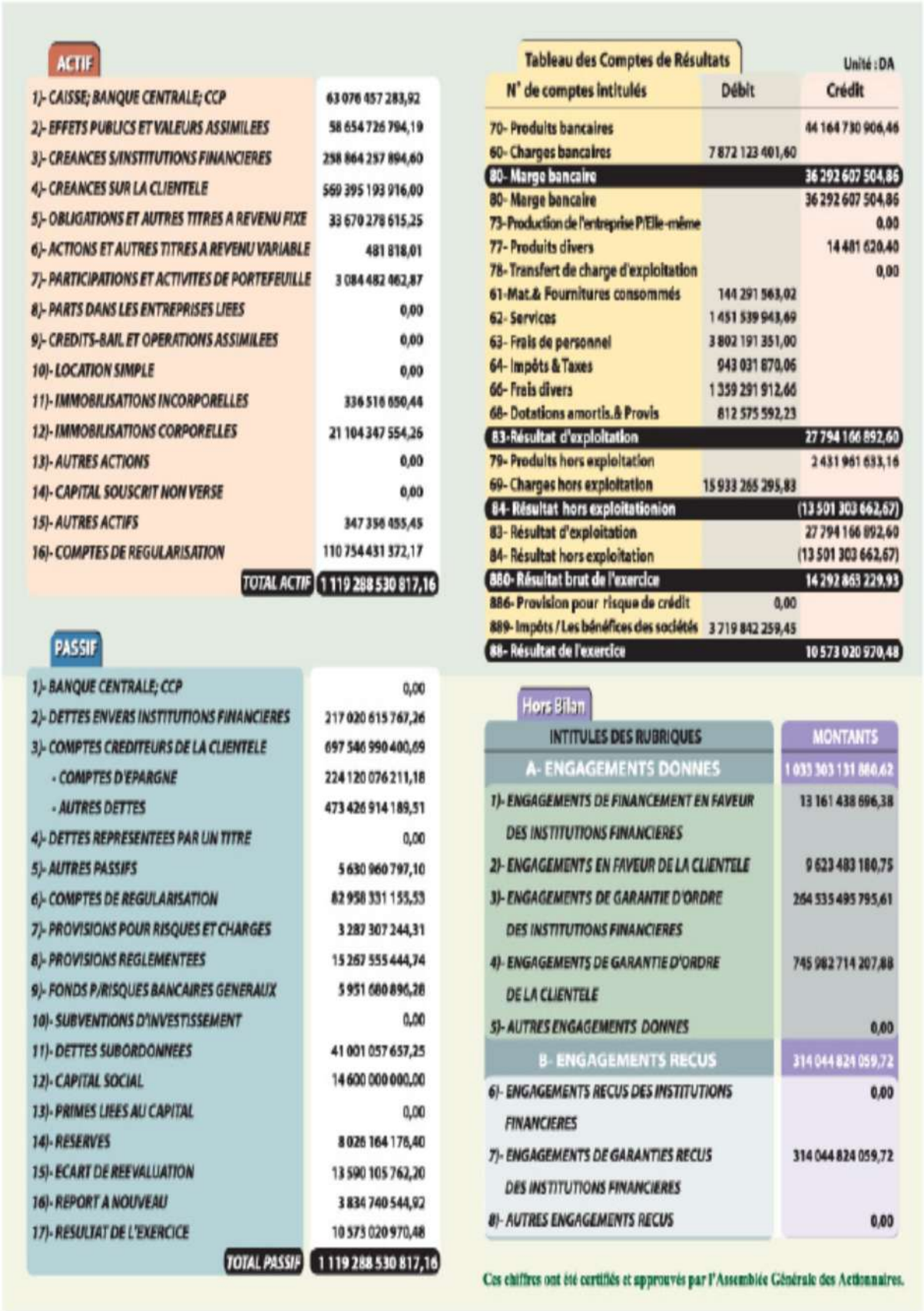

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	63 076 457 283,92
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	58 654 726 794,19
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	258 864 257 894,60
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	569 395 193 916,00
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	33 670 278 615,25
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	481 818,01
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 084 482 862,87
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	336 516 650,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 104 347 554,26
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	347 356 455,45
16)- COMPTES DE REGULARISATION	110 754 431 372,17
TOTAL ACTIF	1 119 288 530 817,16

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	217 020 615 767,26
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	697 546 990 400,69
- COMPTES D'EPARGNE	224 120 076 211,18
- AUTRES DETTES	473 426 914 189,51
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	5 630 960 797,10
6)- COMPTES DE REGULARISATION	82 958 331 155,53
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 287 307 244,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 951 680 896,28
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	41 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	8 026 164 176,40
15)- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
16)- REPORT A NOUVEAU	3 834 740 544,92
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	10 573 020 970,48
TOTAL PASSIF	1 119 288 530 817,16

Tableau des Comptes de Résultats — Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		44 164 730 906,46
60- Charges bancaires	7 872 123 401,60	
80- Marge bancaire		36 292 607 504,86
80- Marge bancaire		36 292 607 504,86
73- Production de l'entreprise P/Elle-même		0,00
77- Produits divers		14 481 620,40
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61- Mat.& Fournitures consommés	144 291 563,02	
62- Services	1 451 539 943,69	
63- Frais de personnel	3 802 191 351,00	
64- Impôts & Taxes	943 031 870,06	
66- Frais divers	1 359 291 912,66	
68- Dotations amortis.& Provis	812 575 592,23	
83- Résultat d'exploitation		27 794 166 892,60
79- Produits hors exploitation		2 431 961 633,16
69- Charges hors exploitation	15 933 265 295,83	
84- Résultat hors exploitationion		(13 501 303 662,67)
83- Résultat d'exploitation		27 794 166 892,60
84- Résultat hors exploitation		(13 501 303 662,67)
880- Résultat brut de l'exercice		14 292 863 229,93
886- Provision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	3 719 842 259,45	
88- Résultat de l'exercice		10 573 020 970,48

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	1 033 303 131 880,62
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 161 438 696,38
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	9 623 483 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	264 535 495 795,61
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	745 982 714 207,88
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	314 044 824 059,72
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	314 044 824 059,72
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

ملحق رقم (1.5): ميزانية 2009 .2010.

جانب الأصول. لسنة 2009/2010

	ASSETS		2010	2009
1	Cash, Central Bank , Postal Cheque Accounts	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Trading Financial assets	2-2	296	296
3	Financial assets available for sales	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Due from Financial Institution	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Due from customers	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Financial assets held to maturity	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Current tax- assets	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Deferred tax- assets	2-7	437 637	386 230
9	Other Assets	2-8	39 512 062	33 886 853
10	Accrual accounts	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation in subsidiaries joint enterprises or associate entities	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Investment property		0	0
13	Intangible assets	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Tangible assets	2-12	411 619	341 691
15	Acquisition differential (Goodwill)		0	0
	TOTAL ASSETS		1 421 685 356	1 260 737 875

جانب الخصوم لسنة **2009/2010**

	LIABILITIES		2010	2009
1	Central Banks		0	0
2	Due to financial Institutions	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Credit accounts from customers	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Debts represented by a Security	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Current tax- liabilities	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Deferred tax- liabilities	2-17	163 339	163 339
7	Other liabilities	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Accrual accounts	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions for liabilities and charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Equipment grants- other Investment grants		0	0
11	Funds for general banking risks	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Subordinated debts	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Share capital	09	41 600 000	41 600 000
14	Premiums on share capital		00	00
15	Reserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Evaluation differential		0	0
17	Reevaluation differential	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Profit or loss carried forward	2-25	13 746 086	13 746 086
19	Net Profit	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL LIABILITIES		1 421 685 356	1 260 737 875

ملحق رقم (2.5): الأنشطة خارج الميزانية لسنة 2010/2009

	LIABILITIES		2010	2009
A	Given liabilities		386 896 261	1 035 694 157
1	Financing liabilities in favour of financial institution		7 375 778	15 635 198
2	Financing liabilities in favour of customers		9 440 483	9 440 483
3	Liabilities for guarantees by order of financial institution		104 103 465	218 847 170
4	Liabilities for guarantees by order of customers		265 978 537	790 771 308
5	Other given liabilities			00
B	Received liabilities		312 297 766	360 185 113
6	Financing liabilities received from financial institutions		0	0
7	Liabilities for guarantees received from financial institutions		312 297 766	360 185 113
8	Other received liabilities		0	0

ملحق رقم (3.5) جدول حسابات النتائج لسنة 2010/209

	Description of the account		2010	2009
1	Interest and related income	4-1	46 860 243	36 960 378
2	Interest and related expense	4-1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions income	4-2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions expense	4-2	-5 383	-12 008
5	Net gains or losses on financial assets held for trading	4-3	0	0
6	Net gains or losses on financial assets available for sale	4-4	1 179 846	0
7	products from other activities	4-5	1 177 435	453 382
8	Expenses from other activities	4-5	-935	-122 518
9	NET BANKING INCOME		41 960 887	52 437 400
10	General operating expense	4-6	-9 961 522	-8 865 757
11	Depreciation, amortization and provisions on tangible and intangible fixed assets	4-7	-958 451	-853 079
12	GROSS OPERATING INCOME		41 517 427	32 242 051
13	Appropriations to the reserve and value losses on irrecoverable debts	4-9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reserve and value losses recovery and refunding on written off debts	4-8	34 894 591	14 277 592
15	OPERATING INCOME		45 529 948	31 436 943
16	Net gains or losses on other assets	4-10	0	0
17	Extraordinary items (income)	4-11	0	0
18	Extraordinary items (expenses)	4-11	0	0
	INCOME BEFORE TAX		45 529 948	31 436 943
	Income tax and similar	4-12	12 981 444 51 406	10 419 983
	NET INCOME	4-13	32 599 909	21 016 960

ملحق رقم (1.6): جدول حسابات النتائج لسنة 2012/2011.

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**57 012 496**
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**43 221 622**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**46 163 260**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**46 163 260**
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	**27 180 499**	**34 819 139**

ملحق رقم (2.6): ميزانية 2012/2011

جانب الأصول.

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

جانب الخصوم

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

ملحق رقم (3.6): الأنشطة الخارج الميزانية لسنة 2012/2011

En milliers de DA ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 003 415 673**	**656 354 071**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	226 015 262	195 278 256
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	532 521 805	246 783 830
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	1 803 061	1 076 607
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	3-5	16 652 625	1 835 225
ENGAGEMENTS RECUS :		**961 176 704**	**903 693 203**
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	395 881 131	338 397 631
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

ملحق رقم (1.7): ميزانية لسنة 2013

جانب الخصوم.

	PASSIF	note	Montant	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

جانب الأصول.

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

ملحق رقم (2.7):الأنشطة الخارج الميزانية لسنة 2013

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ENGAGEMENTS DONNES :		1 007 845 590	1 003 415 673
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	3-5	-	-
ENGAGEMENTS RECUS :		988 423 684	961 176 703
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

ملحق رقم (3.7) جدول حسابات النتائج لسنة 2013.

		NOTES		EXERCICE 2013		EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1		93 092 214		75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	-	18 889 225	-	13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2		1 916 187		1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	-	56 747	-	11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3		12	-	63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4		286 386		88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5		105 074		83 205
8	- Charges des autres activités		-	2 489		-
9	PRODUIT NET BANCAIRE			76 451 412		64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	-	14 322 782	-	14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	-	1 227 432	-	1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION			60 901 198		48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	-	34 880 930	-	20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9		16 233 068		8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION			42 253 336		36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10				
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11				
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11				
19	RESULTAT AVANT IMPOT					36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	-	12 044 226	-	9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13		29 290		65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14		30 238 400		27 180 498

ملحق رقم (1.8): ميزانية 2014

جانب الأصول

ACTIF	NOTE	déc-14	dec- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			.
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		.	.
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

جانب الخصوم

PASSIF	NOTE	déc-14	dec-2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	68 044 201	50 697 710
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	2 23	106 245 349	98 985 363
Ecart d'évaluation		2 862 137	11 807 601
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 142	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 784 457	30 259 986
TOTAL DU PASSIF		2 620 619 286	2 185 693 316

ملحق رقم (2.8): الأنشطة الخارج الميزانية

En milliers de DA	NOTE	déc-14	dec-2013
ENGAGEMENTS			
ENGAGEMENTS DONNES :		1 201 719 003	1 007 845 590
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	25 797 563	10 747 645
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	328 584 847	298 401 621
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	568 253 621	428 354 678
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	279 082 972	270 341 646
Autres engagements donnés	3-5		
ENGAGEMENTS REÇUS :		1 096 270 618	988 423 684
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	530 975 045	423 128 111
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

ملحق رقم (3.8): جدول حسابات النتائج لسنة 2013.

En milliers de DA	NOTES	DECEBRE 2014	DECEMBRE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	111 560 106	95 134 347
- Intérêts et charges assimilées	4.2	- 24 588 757	- 18 889 225
+ Commissions (produits)	4.3	1 785 268	1 916 186
- Commissions (charges)	4.4	- 47 262	- 56 746
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	19	12
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	265 133	286 386
+ Produits des autres activités	4.7	132 073	105 074
- Charges des autres activités	4.8	-	- 2 489
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**89 106 580**	**78 493 545**
- Charges générales d'exploitation	4.10	- 15 871 056	- 14 363 625
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	- 1 325 244	- 1 227 432
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**71 910 280**	**62 902 488**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	- 74 801 315	- 36 360 311
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	42 787 301	16 233 068
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**39 896 266**	**42 775 245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17		142 525
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	- 153 068	- 113 236
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	39 896 266	**42 775 245**
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	- 9 958 741	- 12 544 548
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	**29 784 457**	**30 259 986**

ملحق رقم (1.9): ميزانية 2015

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		**2 719 081 219**	**2 620 619 286**	**3,76%**

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

ملحق رقم (2.9): الأنشطة خارج الميزانية

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
ENGAGEMENTS DONNES :		1 129 826 423	1 201 719 003	-5,98%
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	6 080 789	25 797 563	-76,43%
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	332 213 411	328 584 847	1,10%
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	508 441 444	568 253 621	-10,53%
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	283 090 779	279 082 972	1,44%
Autres engagements donnés	3-5			
ENGAGEMENTS REÇUS :		1 108 724 815	1 096 270 618	1,14%
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6			
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	543 429 242	530 975 045	2,35%
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573	0,00%

ملحق رقم (3.9): جدول حسابات النتائج

En milliers de DA

	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	140 202 778	111 560 106	25,67%
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-25 634 023	- 24 588 757	4,25%
+ Commissions (produits)	4.3	2 060 095	1 785 268	15,39%
- Commissions (charges)	4.4	-156 343	- 47 262	230,80%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	22	19	15,79%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	35 661	265 133	-86,55%
+ Produits des autres activités	4.7	153 871	132 073	16,50%
- Charges des autres activités	4.8	-20 814	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	116 641 247	89 106 580	30,90%
- Charges générales d'exploitation	4.10	-18 353 445	- 15 671 656	15,64%
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 377 532	- 1 325 244	3,95%
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	96 910 270	71 910 280	34,77%
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-59 647 052	- 74 801 315	-20,26%
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	4 440 056	42 787 301	-89,62%
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	41 703 274	39 896 266	4,53%
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16			
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17			
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-22 219	- 153 068	-85,48%
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	41 703 274	39 896 266	4,53%
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	-12 143 540	- 9 958 741	21,94%
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	29 537 515	29 784 457	-0,83%

ملحق رقم (10-1): اختبار معايير لعائد على الأصول

	Son- log	Log(x) log(y)	Log(x)	Log(y)
Akaike info criterion	-3.62	- 0.7	-3.65	-0.6
Schawarz criterion	-3.44	- 0.5	-3.47	-0.4
Hamman -quinn criter	-3.74	- 0.8	-3.77	-0.7
Durbin -watson star	2.64	2.469	2.64	2.71
R- squared	0.71	0.757	0.71	0.73

ملحق رقم (10-2): اختبار معايير لعائد على الحقوق ملكية

	Son- log	Log(x) log(y)	Log(x)	Log(y)
Akaike info criterion	-6.64	2.103	-6.65	2.27
Schawarz criterion	-6.45	2.28	-6.47	2.45
Hamman -quinn criter	-6.75	1.98	-6.76	2.15
Durbin -watson star	2.34	2.54	2.58	1.95
R- squared	0.38	0.42	0.38	0.32

ملحق رقم (10-3): اختبار معايير لنسبة القروض على الودائع

	Son- log	Log(x) log(y)	Log(x)	Log(y)
Akaike info criterion	-2.15	-2.02	-2.43	-1.72
Schawarz criterion	-1.97	-1.84	-2.25	-1.54
Hamman -quinn criter	-2.26	-2.19	-2.54	-1.83
Durbin -watson star	2.03	2.41	2.43	1.97
R- squared	0.69	0.75	0.76	0.67

ملحق رقم (10-4): اختبار معايير لنسبة القروض على اجمالي الاصول

	Son- log	Log(x) log(y)	Log(x)	Log(y)
Akaike info criterion	-0.01	3.54	-0.09	3.61
Schawarz criterion	0.16	3.72	0.09	3.79
Hamman -quinn criter	-0.125	3.43	-0.2	3.50
Durbin -watson star	1.46	1.41	1.32	1.51
R- squared	0.09	0.22	0.165	0.16

ملحق رقم (10-5): اختبار معايير لنسبة التكلفة إلى الدخل

	Son- log	Log(x) log(y)	Log(x)	Log(y)
Akaike info criterion	-3.66	1.65	-3.37	1.11
Schawarz criterion	-3.48	1.83	-3.19	1.29
Hamman -quinn criter	-3.77	1.53	-3.49	1.00
Durbin -watson star	1.18	1.56	1.45	1.13
R- squared	0.92	0.95	0.9	0.97

ملحق رقم 11: طريقة حساب نسبة الملاءة حسب بازل 1.

anne	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الأموال الخاصة	20941797495	2.56E+10	3.95E+10	4.55E+10	1.50E+11	1.25E+11	1.70E+11	2.13E+11	1.95E+11	2.33E+11	2.81E+11
رأس المال الأساسي	15890299555	2.03E+10	2.7215E+10	3.7846E+10	9.9854E+10	8.9286E+10	1.2761E+11	1.4949E+11	1.4731E+11	1.5766E+11	1.8225E+11
رأس مال	14600000000	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10	1.46E+10
احتياطات	3659375503	3659375503	8026164176	8026164176	8026164000	2.48E+10	6.56E+10	8.68E+10	9.90E+10	1.06E+11	1.31E+11
مؤونات مسترجعة	585759898.1	610367922	753831919	812575592	3.09E+10	1.51E+10	1.32E+10	2.09E+10	3488930000	1325244000	1377532000
أرباح محتجزة	0	-2954835846	-2954835846	3834740545	1.37E+10	1.37E+10	-661676000	2000	2000	5703142000	5703139000
نتيجة صافية	-2954835846	4366788673	6789576391	1.06E+10	3.26E+10	2.10E+10	3.48E+10	2.72E+10	3.02E+10	2.98E+10	2.95E+10
-											
القيم المعنوية											
الاستثمارات في الشركات التابعة											
رأس المال التكميلي	5051497940	5314824940	1.2303E+10	7607628473	4.9921E+10	3.5479E+10	4.2148E+10	6.3462E+10	4.7673E+10	7.5105E+10	9.8441E+10
50٪ من فائض إعادة التقييم	0		6795052881	6795052881	7061144500	7061144500	113886000	7061144500	7061144500	7061144500	7061144500
مؤونات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة 1.25٪	5051497940	5314824940	5507639265	812575592	4.29E+10	2.84E+10	4.20E+10	5.64E+10	4.06E+10	6.80E+10	9.14E+10
مجموع المخاطر المرجحة	7.49E+11	8.67E+11	1.29E+12	2.09E+12	2.21E+12	1.69E+12	2.06E+12	2.82E+12	2.89E+12	3.58E+12	3.52E+12
أوزان المخاطر المرجحة لعناصر الميزانية											
جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية 100 % إلا مانص عليها البنود	5.63E+11	6.70E+11	8.68E+11	1.06E+12	1.18E+12	1.30E+12	1.41E+12	1.81E+12	1.88E+12	2.38E+12	2.39E+12
أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية											
جميع الأصول خارج المزانية إلا ما مانصت علها البنود	1.85E+11	1.97E+11	4.21E+11	1.03E+12	1.04E+12	3.87E+11	6.56E+11	1.00E+12	1.01E+12	1.20E+12	1.13E+12
كوك	0.027970845	0.0295312	0.03067548	0.02175343	0.0676611	0.07395753	0.08224726	0.07559361	0.06755764	0.08064661	0.07967188

ملحق رقم 12: جدول توزيع (Durbin – Watson)

SPS Home > Stats Tables > Durbin Watson 0.05 Table

Critical Values for the Durbin-Watson Statistic (d)										
Level of Significance α = .05										
n	*k* = 1		*k* = 2		*k* = 3		*k* = 4		*k* = 5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
6	0.61	1.40								
7	0.70	1.36	0.47	1.90						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.70	0.46	2.13	0.30	2.59		
10	0.88	1.32	0.70	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.60	0.60	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51
13	1.01	1.34	0.86	1.56	0.72	1.82	0.57	2.09	0.45	2.39
14	1.05	1.35	0.91	1.55	0.77	1.78	0.63	2.03	0.51	2.30
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.92	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.4	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.96	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83

المصدر: http://www.ekonomija.cg.yu/dokumenta/ekonometrija/Durbin-Watson%20statistika.htm

فهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	106
الشكر	106
الملخص	106
قائمة المحتويات	106
قائمة الجداول	106
قائمة الأشكال البيانية	106
قائمة رموز والاختصارات	106
قائمة الملاحق	106
المقدمة	أ
الفصل الأول: أدبيات حول الأداء المالي وإدارة المخاطر الائتمان المصرفي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر الائتمان المصرفي والأداء المالي	3
المطلب الأول: الائتمان المصرفي ومخاطر الائتمان	3
الفرع الأول: أساسيات الائتمان المصرفي	3
الفرع الثاني: المخاطر المصرفية	7
الفرع الثالث: المخاطر الائتمان المصرفي	10
المطلب الثاني: طرق إدارة مخاطر الائتمان المصرفي	11
الفرع الأول: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي	11
الفرع الثاني: الاجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق الاشراف المصرفي الحذر	13
الفرع الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفق بازل	14
المطلب الثالث: الأداء المالي للبنوك وعلاقته بإدارة مخاطر الائتمان	20
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك	20
الفرع الثاني: أدوات قياس الأداء المالي للبنوك	21
الفرع الثالث: تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء البنوك التجارية	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	25
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	25
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	27
الفرع الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة	29
خلاصة	30

الفصل الثاني: دراسة أثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري	31
تمهيد	32
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة	33
المطلب الأول: لمحة عامة عن مجتمع الدراسة (نظام المصرفي الجزائري)	33
المطلب الثاني: لمحة تعريفية لعينة الدراسة	35
الفرع الأول: تاريخ البنك الوطني الجزائري	35
الفرع الثاني: تعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA	36
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها	39
المطلب الثالث: مصادر البيانات والادوات الاحصائية المعتمدة	40
الفرع الأول: مصادر البيانات	40
الفرع الثاني: الأدوات الاحصائية المعتمدة	40
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	41
المطلب الأول: دراسة مؤشرات المصرفية حيز الدراسة	41
الفرع الأول: دراسة نسبة ربحية البنك	41
الفرع الثاني: دراسة نسب السيولة للبنك	44
المطلب الثاني: دراسة إحصائية لأثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي	48
الفرع الأول: تحديد نموذج الدراسة	48
الفرع الثاني: دراسة علاقة بين متغيرات الدراسة	49
المطلب الثالث: تفسير ومناقشة نتائج	66
الفرع الأول: تفسير النتائج المتعلقة بالتحليل المالي لمتغيرات الدراسة	66
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج	68
خلاصة	70
الخاتمة	71
المصادر والمراجع	74
الملاحق	79
الفهرس	107